جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية

تخصص نظم الحكم و الإدارة الإقليمية

LMD

مقياس:

الإقليمية و العولمة

السداسي الثاني

إعداد الأستاذة:

زنودة منى

السنة الجامعية: 2012/2011

تمهيد:

شهد العالم منذ خمسينات القرن العشرين بروز أطراف ذات تأثير كبير على الساحة الدولية،فإلى جانب الدولة القومية التي ظلت محور التفاعلات الدولية منذ تحديد معالمها خلال مؤتمر وستفاليا 1848 (القائم على ثلاث أبعاد أساسية: السيادة، الاستقلالية و المساواة)، برزت للساحة الدولية نمطين متكاملين و متناقضين– في نفس الوقت– من العلاقات التفاعلية للدول القومية و التي أسفرت على ولادة شكلين جديدين من البنى الدولية: التكاملات الإقليمية، و المنظمات الدولية ذات الطابع العالمي:

–حيث يهدف الشكل الأول إلى بناء تكتلات إقليمية (اقتصادية بالأساس) بين مجموعة من الدول ذات الخصائص المشتركة و المتجانسة اقتصاديا و سياسيا و حتى اجتماعيا و ثقافيا.(الإقليمية)

–في حين يتجلى النمط الثاني من خلال مجمل الجهود الدولية لإقامة علاقات اقتصادية حرة على المستوى العالمي بهدف إزالة القيود و الحواجز التي لطالما فرضتها الدولة الوطنية. (العولمة)

و يتجلى الطابع التكاملي بين الظاهرتين (الإقليمية و العولمة) في قيامهما معا على مبدأ إزالة الحدود و القيود الوطنية إلى نحو أوسع من حدود الدولة القومية على النحو التالي:

الإقليمية ⟸ مستوى إقليمي

العولمة ⟸ مستوى عالمي

لكن بالمقابل، في حين تهدف الإقليمية إلى حماية اقتصاديات الدول المتكاملة من الآثار السلبية التي يمكن أن تحدثها العولمة و محاولة بناء فضاءات تعاونية إقليمية للنهوض باقتصاديات هذه الدول و ذلك باتخاذ إجراءات حمائية حول الاقتصاديا ت الإقليمية. تهدف العولمة لإزالة كل ما هو محلي (سواء كان وطني أو إقليمي) نحو نظام متعدد الأطراف و الأبعاد. و بالتالي فان أي محاولة لحماية الاقتصاديا ت الوطنية أو الإقليميةٍ سيحد من قدرة و أداء المؤسسات الدولية الداعمة للعولمة.

ستتمحور هذه المحاضرات حول الإشكاليةٍ التالية:

كيف أثرت العولمة على دور و أداء التكاملات الإقليمية على المستويين النظري و العملي؟ و كيف يمكن تصور مستقبل التكاملات الإقليمية في ظل نظام دولي يتجه نحو إزالة الحدود الوطنية و الإقليمية إلى إطارها العالمي؟

محاور المحاضرات:

- مفهوم العولمة(التعريف،مجالات، الأدوات، السلبيات و الايجابيات...)
- تعريف الإقليمية و أسباب ظهورها.
- الأصول الفكرية و النظرية للإقليمية من الكلاسيكية إلى الإقليمية الجديدة.
- التكامل الاقتصادي كأهم أوجه الإقليمية.
- ظهور و انتشار التكاملات الإقليمية في العالم.
- التفسيرات النظرية للتكامل الدولي (الإقليمي).
- مراحل(أنواع) التكاملات الإقليمية:
  - اتفاقية التفضيلات التجارية.
  - منطقة التجارة الحرة.
  - الاتحاد الجمركي.
  - السوق المشتركة.
  - الوحدة الاقتصادية (الاتحاد الاقتصادي).
  - الاتحاد النقدي.
  - التكامل الاقتصادي الكامل.
- تأثير العولمة على التكاملات الإقليمية(إجراءات منظمة التجارة العالمية).
- نماذج عن أهم التكتلات الإقليمية في العالم (السداسي الثاني).

المحاضرة الأولى: مفهوم العولمة:

1-تعريف العولمة:

المقصود بالعولمة لغة إضفاء طابع العالمية على الشيء و جعل نطاقه عالميا، بمعنى نقله من المجال المحدود و المراقب(حدود الدولة القومية) إلى المجال اللامحدود و اللامراقب (العالم أو الكون). و العولمة ككلمة مشتقة من كلمة "عالم" و هي ترجمة لكلمة" globalisation" الانجليزية المشتقة من كلمة " globe" التي تعني "الكرة الأرضية".

و من الناحية الاصطلاحية و الاستخدام الإجرائي للمصطلح، فقد اختلفت آراء و تصورات الباحثين حول مفهوم العولمة حسب الخلفية الفكرية التي ينطلق منها كل باحث. فهناك من عرفها بأنها:"العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الشعوب، حيث تنقلهم من حالة الفرقة و التجزؤ إلى حالة الاقتراب و التوحد، و من حالة الصراع إلى حالة التوافق...حيث تتشكل قيم عالمية موحدة و يتشكل وعي عالمي يقوم على مواثيق إنسانية عامة."[1]

كما تعرف العولمة أيضا بأنها:" مرحلة جديدة من مراحل تطور الحداثة، تتكاثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي بروابط اقتصادية، ثقافية،و سياسية. هذه الروابط لا تعني إلغاء المحلي و إحلاله و استبداله بالعالمي و لا تعني استبدال الداخل بالخارج، و إنما تعني إضافة بعد جديد لما هو محلي بحيث يصبح العالم الخارجي بنفس حضور العالم الداخلي في تأثيره على الأفراد و المجتمعات."[2]

و نظرا للترابط الحاصل بين العولمة كمفهوم و حيثيات الحياة الاقتصادية العالمية، فان هناك من حاول تحديد معالم العولمة بكونها:"التوسع المتزايد المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات المتعددة الجنسيات بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات و المعلومات التي حدت بالبعض إلى تصور إن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة."[3]

---

[1] غربي محمد،"تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي".مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد:06،ص:20.

2 نفس المرجع،ص ص:20-21.

[3] أسامة مجذوب، العولمة و الإقليمية:مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية.ط:2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.2001ص:56.

و يمكن القول أن القاسم المشترك بين التعريفات السابقة هو الطابع الكوني و العالمي للعلاقات التي تربط الدول بعضها ببعض، حيث لا تعترف بالحدود و القيود الوطنية التي كانت تفرضها الدولة القومية في السابق، خصوصا بعد التطورات الكبيرة التي شهدها ميدان تكنولوجي ا الاتصالات و المعلوماتية من جهة و الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية العالمية و الشركات المتعددة الجنسيات من جهة ثانية.

وضمن هذا الإطار يرى برهان غليون في مؤلفه"ثقافة العولمة" أن المقصود بالعولمة هو الدخول في مرحلة من الاندماج العالمي الأعمق على عدة مستويات[4]:

1/المستوى الأول:و المتمثل في المنظومة المالية حيث أصبحنا نعيش في إطار سوق واحدة لرأس المال، و بورصة عالمية واحدة رغم تعدد مراكز نشاطها.

2/المستوى الثاني:المنظومة الإعلامية و الاتصالية حيث يتاح لجميع سكان العالم الارتباط من خلال الصحن الهوائي بالقنوات التلفزيونية ذاتها الموجودة في كل العالم، و التي تتوجه في بثها لجمهور عالمي أو معولم أكثر فأكثر لا لجمهور محلي.

3/المستوى الثالث: المنظومة المعلوماتية من خلال شبكة الانترنت التي تمكن الأفراد من تفقد المعلومات بغض النظر عن الحدود السياسية و الخصوصيات الثقافية.

و على العموم يمكن تحديد ثلاث مداخل أساسية لمحاولات تعريف العولمة خصوصا في ظل غموض و تعدد أبعاد ظاهرة العولمة حيث يمكن حصرها في ما يلي[5]:

1/ المدخل الأول:يرى في العولمة مجموعة مسارات متشابكة اقتصاديا، ماليا، تكنولوجيا، ثقافيا، سياسيا، اجتماعيا، و قيميا.تشمل العالم ككل واحد و تحركه فواعل فوق وطنية(الأمم المتحدة،البورصات، الشركات المتعددة الجنسيات...).

---

[4]برهان غليون، سمير أمين،حوارات القرن الجديد:ثقافة العولمة وعولمة الثقافة،ط:2.لبنان: دار الفكر المعاصر،2002.ص ص:16-17.

5 امحند برقوق،" مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة" محاضرة،(محاضرات النظم السياسية المقارنة، القيت علي طلبة السنة الثانية علوم سياسية.2009/2008).ص:04

2/ المدخل الثاني:يحدد مفهوم العولمة في محاولات تنميط قيم موحدة للسلوكيا ت الفردية، بطريقة تعكس توجهات عالمية متجانسة.

3/ المدخل الثالث: و الذي يرى في العولمة كحراك إنساني يتماشى و طبيعة الوضع الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية ماديا و الغرب حضاريا، حيث يهدف في الأخير إلى محاولة أمركة العالم و نشر النموذج المعيشي الأمريكي.

هذا من ناحية الحدود المعرفية للمفهوم، أما من الناحيةِ التاريخية للمصطلح، فرغم اتفاق الكثيرين على أن العولمة هي ظاهرة اكتسحت العالم بعد نهاية الحرب الباردة بتراجع الأيديولوجية الاشتراكية لحساب الانتصار الكبير للإيديولوجية اللبرالية الرأسمالية الغربية، أين أصبح العالم يشهد سيطرة فكر و قيم واحدة تجسد نموذج الحياة الأمريكي، و يرى الدكتور خالد حربي في هذا الإطار أن :" انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولة استحواذ القوة العالمية...جعلها تحاول فرض هيمنتها على العالم فدشنت مصطلح العولمة globalisation عام 1991 حينما ظهر في قاموس أكسفورد"[6]

لكن بالمقابل هناك من يرجع ظهور فكرة عولمة العالم– دمج العالم في منظومة واحدة– إلى مرحلة الإمبراطوريات القديمة أين حاولت الإمبراطورية الرومانية مثلا توحي د كل الدويلات تحت لواء الحضارة الرومانية. أما من حيث ارتباط العولمة بالحياة الاقتصادية، فيتفق كثيرون أن أولى مراحلها قد بدأت في الخمسينات و الستينات من القرن الماضي أين تضافرت الجهود من اجل تقليص القيود السياسية المفروضة على التجارة الدولية، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية و عقد اتفاقية بروتن وودز المنشئة للمؤسسات الاقتصادية العالمية.

2– أبعاد و مجالات العولمة:

للعولمة عدة أبعاد و مجالات:اقتصادية،سياسية،اجتماعية،و ثقافية سنركز على أهم بعدين الاقتصادي و السياسي:

أ/ العولمة الاقتصادية:تعد العولمة في شقها الاقتصادي أهم أبعاد العولمة، حيث تعرف على أنها تعني:"اندماج أسواق العالم في حقول التجارة و الاستثمارات، و انتقال رؤوس الأموال و القوى العاملة و التقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق"،هذا و يعرفها صندوق النقد الدولي على أنها:"التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم و الذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع و الخدمات و تنوعها عبر الحدود،إضافة إلى رؤوس الأموال و الانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله."

[6] خالد حربي،العولمة بين الفكرين الإسلامي و الغربي:دراسة مقارنة،الاسكندرية:دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر،2008. ص:07.

بالتالي فان العولمة في شقها الاقتصادي تهدف إلى تحويل العالم إلى منطقة اقتصادية موحدة، تختفي فيها الحواجز و القيود و اندماج الاقتصاديات العالمية ضمن نطاق النظام الاقتصادي الموحد. و من أهم ملامحها:[7]

1 - تحرير التجارة الدولية تحت لواء المنظمة العالمية للتجارة.

2 - التحالفات الإستراتيجية للشركات العالمية وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3 - التزايد المستمر لانتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

4 - التطور المذهل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ب/ العولمة السياسية:تشكل العولمة السياسية أكثر أبعاد العولمة خطورة، حيث تميل العولمة في بعدها السياسي إلى الاتجاه الذي يوازي بين مفهومي العولمة و الأمركة. فالعولمة السياسية مرتبطة إلى حد كبير بالفلسفة اللبرالية، كما تعكس التصورات التي طرحتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة و التي تهدف إلى خلق نموذج حكم صالح لكل الدول و الشعوب و الثقافات.

و من أهم محددات العولمة السياسية:[8]

- **ضرورة بناء تصور موحد و إلزامي لحقوق الإنسان لا تعترف لا بالثقافة و لا بالدين و لا تعترف بالحدود، و لا بالسيادة و لا بالاختصاص الداخلي للدولة.**
- **جعل الديمقراطية نظام الحكم الوحيد القادر على التكيف مع منطلقات العولمة.**
- **جعل الديمقراطية حققعيستخدم لتغيير الأنظمة السياسية باسمه، و ترفض الأنظمة الانقلابية باسم، و يتدخل في الشؤون الداخلية باسمه كما كان في حال تدخل الأمم المتحدة ، عن طريق تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في هاييتي سنة 1994 لإرجاع نظام حكم منتخب بعد أن كان ضحية انقلاب عسكري.**
- **تفعيل منطق دولة الحق و القانون .**
- **أما المحدد الأخير فيهدف إلى خلق آليات الرشادة و العقلانية السياسية عن طريق فرض فلسفة الحكم الراشد .**

---

[7] عبد الوهاب رميدي،" التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية:- دراسة تجارب مختلفة -"مذكرة دكتوراه.(جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2006-2007) ص:90.

[8] أمحند برقوق،مرجع سابق.ص ص:7-8

3-مؤسسات العولمة:

المقصود بمؤسسات العولمة مجمل الهياكل المؤسساتية الدولية التي أنشئت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتي عملت على تأكيد أهمية إقامة نظام عالمي يجمع جميع الدول دون تمييز، وقد لعبت منظمة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها دورا رئيسا في تأكيد هذه الأهمية والدعوة لضرورة إيجاد شكل من أشكال"الفوقية" فوق الدول والحكومات، وعلى الحكومات أن تتنازل عن جزء من سيادتها إن لم تكن كاملة لصالح آليات اكبر،ليشكل ذلك في الأخير حكومة العولمة.

ففي الجانب السياسي تلعب منظمة الأمم المتحدة الدور الأكبر في محاولة نشر ثقافة العالم الموحد علميا، وهناك من يسميها بالحكومة العالمية و قد أسست المنظمة على أنقاض عصبة الأمم التي جاءت تجسيدا لنظرية الأمن الجماعي وقد ظهرت أول محاولة رئيسة لإنشاء نظام أمن جماعي في نهاية الحرب العالمية الأولى، مع توقيع ميثاق عصبة الأمم .ومثلت المادة 10 من الميثاق التي تضمن السلام، مع المادة16 التي تؤمن التهديد بالرد المضاد، جوهرَ الأمن الجماعي .وقد طُلب في المادة 10 من كل دولة عضو ضمان وحدة أراضي الدول الأعضاء الأخرى وسلامتها السياسية .ولتأمين هذا الوعد، كانت كل دولة عضو(وفقاً للمادة) 16 بحالة حرب تلقائية مع أي معتدٍ .و الأمم المتحدة * اليوم تحاول أن تلعب هذا الدور من خلال تحقيق ثلاث أهداف أساسية:[9]

- **الحفاظ على السلام العالمي.**
- **تطوير علاقات ودية بين الدول والتعاون الدولي في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.**
- **وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.**

تضم الأمم المتحدة مجموعة منوعة من الهيئات المسماة بالوكالات المتخصصة التي تنظم نشاطات محددة وتضع المعايير العالمية .تضم هذه الهيئات صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية، منظمة

* تضم الأمم المتحدة ست هيئت أساسية(الجمعية العمومية، مجلس الأمن، الأمانة العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، محكمة العدل الدولية مجلس الأمناء)

[9]مارتن غريفيثس، تيري اوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية.(تر: مركز الخليج للأبحاث).الإمارات العربية المتحد ة: مركز الخليج للأبحاث،2008 .ص:74.

الأغذية والزراعة (الفاو)، منظمة التربية والعلوم والثقافة(يونسكو)، صندوق الطوارئ الدولي لمساعدة الطفولة (يونيسف)، اللجنة العليا للاجئين، وبرنامج البيئة التابع للأمم المتحدة.

أما من الناحية الاقتصادية فتشرف على إيجاد البنية الهيكلية التحتية والأساسية للاقتصاد الدولي المعولم ثلاث مؤسسات دولية المبينة في الشكل التالي:

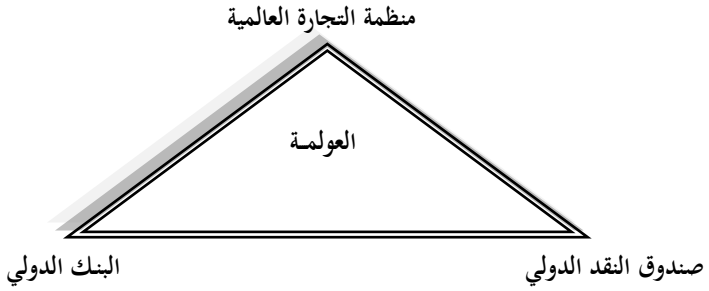

شكل رقم(01):مؤسسات العولمة الاقتصادية.

وقد أنشأت هذه المؤسسات لتشكل الإطار المؤسسي المتكامل للنظام الاقتصادي العالمي ويتم من خلالها تأكيد عالمية الاقتصاد، حيث أنشأت سنة 1945 ضمن اتفاق بروتن وودز:[10]

- منظمة التجارة العالمية:(world trade organization) تنشط هذه المنظمة في مجال إيجاد و تأسيس مجموعة القواعد الارتكازية الداعمة لحرية التجارة و تنمية الروابط التي توحد الأسواق العالمية. أنشأت المنظمة سنة 1948 كاتفاق متعدد الأطراف سمي بالاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (Gaat)و بعد عقد عدة جولات للمفاوضات التجارية– كان آخرها جولات الاوروغواي 1995– تم الإعلان عن تأسيس المنظمة الفعلي.
- البنك الدولي: انشأ هذا البنك من اجل تمويل أعمال إعادة البناء و التعمير لما دمرته الحرب العالمية الثانية، و تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة من خلال تقديم القروض و المعونات الفنية للدول الأعضاء. يضم البنك مجموعة من المؤسسات و هي: البنك الدولي للإنشاء و التعمير، الرابطة الدولية للتنمية، مؤسسة التمويل الدولية.

نفس المرجع،ص ص:100-102

- صندوق النقد الدولي: و وظيفته دعم استقرار أسعار الصرف و المحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء و إزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي و التي تعوق نمو التجارة الدولية.

4.- مزايا و عيوب العولمة:

للعولمة كمرحلة جديدة للتطور التاريخي و الإنساني مجموعة من المزايا و العيوب و التي تعكس بالأساس تأثيرات العولمة على الاقتصاديات الوطنية:

←المزايا: من بين مزايا العولمة نذكر:

- ✓ **-تكريس و تفعيل دور التعاون الدولي من اجل حل المشاكل المختلفة للدول خصوصا الدول النامية و الضعيفة اقتصاديا منها (الفقر، المديونية...).**
- ✓ **اقتصاديا مكن الانفتاح الاقتصادي الدول النامية من الوصول إلى الأسواق العالمية للحصول على ما تحتاجه من أموال و مساعدات فنية، خصوصا في ظل قصور التمويل الداخلي.**
- ✓ **أما بالنسبة للدول المتقدمة فتمكنها العولمة من خلق فرص استثمارية واسعة و ذلك بفتح المجال في الأسواق المختلفة في العالم.**

← العيوب: أما عن أهم عيوبها:[11]

- ✓ **تؤدي العولمة إلى محاولة تقويض سلطة الدولة وسيادتها، والتي قد تحد من قدرتها حتى على القيام بوظائفها الأساسية، كما تعمل على تكريس تدخل القوى الدولية في الشؤون الداخلية للدول سياسيا واقتصاديا وحتى امنيا.**
- ✓ **كما تعمل العولمة على تكريس حكم الشركات المتعددة الجنسيات في إدارة اقتصاد العالم وتراكم أرباحها على حساب دول و شعوب أخرى.**
- ✓ **إن التبادل التجاري العالمي الحالي لا يعبر تعبير حقيقياً عن صفة العولمة ، حيث تتركز التجارة الدولية بين الإتحاد الأوروبي وأمريكا واليابان ودول جنوب شرق آسيا وتستأثر هذه المجموعة بحوالي 87%من**

[11] علي العديه،" **عولمة التكتلات الاقتصادية**" متحصل عليه من موقع:
Ali-hu.tripod.com/ali2.doc

الواردات العالمية وحوالي 94 % من الصادرات المصنعة، في حين أن سكانها لا يتجاوز ال 20 % من سكان العالم.

- ✓ و في نفس السياق لا تؤدي التجارة إلى توزيع متكافئ وعادل لأرباحها بين الدول المتاجرة ، ففي عام 1994 كان 70 % من مجمل التجارة العالمية من نصيب القوى الكبرى ، وبالتالي ستكون المنافع الحاصلة ، من نفس الطبيعة .
- ✓ أما ثقافيا فتدعو العولمة إلى ثقافة عالمية تحتوي منظومة من المعايير الخاصة لفرضها على العالم اجمع بغض النظر عن التمايزات المختلفة بين الدول خصوصا في ظل التطورات الحاصلة في الميدان الاتصالاتي والمعلوماتي، مما يؤدي إلى المساس بالهويات الثقافية والوطنية للدول.
- ✓ هذا ويتفق كثيرون أن العولمة تتجه نحو تفريغ الإعلام من الهوية الوطنية ودخول المزيد من العناصر الثقافية الغربية، وعلى الرغم من وجود حوالي 6000 لغة في العالم، فإن 90 % من بيانات الانترنت تبث بلغة واحدة – اللغة الانكليزية – وهذا يحمل في طياته تهميش ثقافات ولغات أخرى ويلغي التنوع الثقافي واللغوي على مستوى العالم، خاصة وأن معظم المعلومات الوافدة هي من العالم المتقدم، وهذا يعكس تناقضاً آخر يتمثل في كون وسائل الإعلام على الرغم من عولمتها إلا أن الإعلام نفسه والمعلومات غير معولمة وغير متاحة في معظم دول العالم بسبب الأمية اللغوية.

و السؤال الأهم الذي يطرح نفسه هنا هو انه إذا سلمنا بحتمية العولمة كمرحلة تاريخية فكيف يجب أن تتعامل الدول الضعيفة خاصة مع السلبيات انفة الذكر؟ و لنتساءل بطريقة موضوعية هل يكمن الخلل في العولمة كمفهوم و كتيار يحاول نشر قيم عالمية الأبعاد أدت في تجلياتها إلى خدمة أطراف معينة على حساب أطراف أخرى أم أن الخلل الأساسي يجد جذوره في ضعف الدول الضعيفة و عدم قدرتها على المنافسة؟

المحاضرة الثانية:تعريف الإقليمية و أسباب ظهورها:

1- تعريف الإقليمية: Régionalism

تعرف الإقليمية بأنها " عملية تكثيف التعاون السياسي و الاقتصادي بين دول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة، و غالبا ما يكون هذا التعاون في مجال التبادل التجاري و تدفقه"[12]. و تنطلق الإقليمية من التعاون و تكثيف العلاقات خصوصا الاقتصادية منها بين مجموعة من الدول من اجل الوصول لتحقيق التكامل حتى الاندماج بينها، حيث يتم ذلك بإزالة الحواجز و القيود المختلفة المفروضة بينها سابقا. كما تتميز الإقليمية بكونها تتم بين الدول المتجانسة في الخصائص الجغرافية(إقليم جغرافي واحد أو متقارب على الأقل)، الاقتصادية (بين الدول ذات المستويات الاقتصادية المتقاربة)، السياسية(قد تتم بين دول ذات توجهات سياسية متشابهة)...

مصطلح الإقليمية مشتق من كلمة الإقليم، و هو مفهوم مكاني يحدده البعد الجغرافي من جهة و كثافة التبادل التجاري و المشاركة في المؤسسات و التجانس الثقافي. حيث يحدد الإقليم عمليا بحجم المبادلات التجارية بحجم المبادلات والتدفقات التجارية وصفات مكوناته وقيمه وخبراته المشتركة.[13]

و الإقليمية في هذا الإطار تشير إلى ذلك التعاون الحاصل على مستوى إقليمي بين الدول المتجانسة، هذا التعاون الذي يحدد معدل نمو التفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية لهوية المنطقة عن طريق حركة تبادل البضائع و الأشخاص ضمن منطقة محدودة.

كما تعرف الإقليمية على أنها "حالة وسطية بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات لتضييق نطاق اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية، أو الاجتماعية وبين العولمة التي تستهدف إزالة الحدود الجغرافية والحواجز الجمركية وتسهيل نقل الرأسمالية سياسيا واقتصاديا وثقافيا عبر العالم ككل"[14]. و ضمن هذه الحالة الوسطية تهدف التنظيمات الإقليمية إلى تعزيز التكامل و الاندما ج بين اقتصادياتها في جميع المجالات، بحيث تقلل من

12 مارتن غريفيثس، تيري اوكلاهان، مرجع سابق.ص:67.

13 نفس المرجع، نفس الصفحة.

14عبد الوهاب رميدي،مرجع سابق،ص:29.

تبعيتها للعالم الخارجي و لكن دون الانعزال عنه. كما تهدف إلى زيادة سعة و حجم الأسواق الذي سيؤدي بدوره إلى تحسين الإنتاجية و زيادة رفاهية الدول الأعضاء، وحرية تنقل الأفراد.

و من بين الأهداف التي تقوم من اجلها السياسات الاقتصادية الإقليمية ما يلي[15]:

1-تحسين التوازن في التوزيع الإقليمي للسكان والصناعة.

2- تحسين استخدام الموارد وتخصيصها تخصيصا أمثل .

3- تحسين توزيع الدخل بين الأقاليم.

4- تحسين ميزان المدفوعات للأقاليم، وتخفيض الضغوط التضخمية وذلك بتخفيض حجم الفرو قات الإقليمية في الطلب على العمل .

5- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي خاصة في الدول التي تعاني من الاختلالات العرقية بالإضافة إلى إزالة الفوارق الاقتصادية بين الأقاليم.

6- الخوف من البقاء بعيدا عن بقية دول العالم التي انحرفت في الاتجاه نحو الإقليمية.

2.- أسباب ظهور الإقليمية: هناك العديد من الأسباب التي دفعت الدول إلى بناء تحالفات و تكتلات إقليمية خصوصا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية على المستوى الإقليمي. و من هذه الأسباب:

- إن قيام أي تكتل إقليمي يجد لبنته الأولى في تماثل الخصائص بين الدول خاصة الخصائص المتعلقة بالمستويات الاقتصادية منها، مما يدفعها إلى الرغبة في تطوير علاقات تعاونية للاستفادة من هذا التماثل على أكمل وجه.
- يربط الكثير من المحللين و خصوصا الاقتصاديين منهم ميل و سعي الدول لبناء تكتلات إقليمية بالوضع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة الذي يعد من أسمى مراحل العولمة، حيث انه من بين نتائج عولمة الاقتصاد الدولي دفع الدول نحو تعميق صيغ التعاون الإقليمية و التكتل من اجل مواجهة أي تحدي خارجي أو تدخل في شؤونها الداخلية بسبب آلية من آليات العولمة خاصة عن طريق المنظمات الدولية.

[15] نفس المرجع،ص:29.

- و في نفس السياق، تهدف الدول من خلال التكامل إلى التمتع بوفرة الإنتاج الكبير، وهذا عند قيام التكامل الذي يؤدي اتساع الأسواق. كما يؤدي التكامل إلى ارتفاع نسبة التجارة البينية بين الدول المتكاملة وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية و هذا ما يؤدي إلى الارتباط أكثر بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها.
- أما سياسيا، فقد اقتنعت العديد من الدول أن تشابك العلاقات الاقتصادية من خلال التكامل سيساعد على ارتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينهما في المنطقة التكاملية، بذلك تتجنب هذه الدول خطر الصراع السياسي فيما بينها، وخير مثال على ذلك حل الصراعات الحدودية خاصة و التي كانت قائمة بين فرنسا وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوربية للفحم والصلب عام **1951**.
- نظرا لتيقن الدول و الحكومات بعدم قدرتها على العمل انفراديا سواءا سياسيا أو اقتصاديا، نظرا لتعدد و تعقد المشاكل التي تواجهها من جهة، و قصور الإجراءات الوطنية على معالجتها معالجة صحيحة. أصبحت الاتفاقيات و والتكاملا ت الإقليمية الحل الأمثل لهذه الدول من اجل التعامل بجدية و كفاءة لحل المشاكل المختلفة و ذلك بتبني سياسات تعاونية لحل المشاكل المتجانسة و المشتركة.
- فشل نظام الأمن الجماعي– الذي ظهر بعد الحرب العالمية الأولى الذي أفضى إلى تأسيس عصبة الأمم و الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية– في الحفاظ على المن و السلم الدوليين كما كان منتظرا خاصة قيام الحرب العالمية الثانية و وشوك قيامها خلال الحرب الباردة. كل هذه الظروف دفعت الدول إلى محاولة حماية نفسها عن طريق تشكيل التحالفات الإقليمية.
- و في نفس السياق، فان استمرار تضارب المصالح و الصراع بين القوى الكبرى خلال الحربين أدى بالدول للتيقن بان تحقيق التوافق و الانسجا م في المصالح على المستوى العالمي و بين جميع الدول خصوصا الكبرى هو أمر صعب إن لم يكن مستحيلا، بالتالي فان الأسهل و الأضمن هو توحيد المصالح في إطارها الإقليمي بطريقة أكثر فعالية.

المحاضرة الثالثة:

الأصول الفكرية و النظرية للإقليمية من الكلاسيكية إلى الإقليمية الجديدة

شهد مفهوم الإقليمية تطورا ملحوظا من الناحيتين النظرية و العملية، فبعد ظهور التوجهات المبكرة للإقليمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و التي قامت على فكرة التكتل و التعاون بين دول المنطقة الواحدة من اجل النهوض باقتصادياتها.شهد مفهوم الإقليمية تطورا كبيرا خلال ثمانينات القرن العشرين من خلال ظهور ما يسمى بالإقليمية الجديدة **new regionalism**، التي جاءت نتاج ظروف العولمة الاقتصادية خصوصا مع مطلع التسعينات.فتسعى الإقليمية الجديدة إلى تحرير قوى السوق من خلال الاعتماد على تفعيل دور القطاع الخاص و تحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال زيادة الاعتماد على التصدير الموجه نحو الخارج.كما تسعى إلى تعزيز درجة التكامل عن طريق إزالة الحواجز أمام تدفق الاستثمارات و الخدمات وفقا لتشريعات و قواعد موحدة.

وقد ظهرت الإقليمية الجديدة في شكلين أساسيين:[16]

1. تكتلات تجارية قائمة على فرضية تسهيل العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، تنطلق في شكل مناطق للتجارة الحرة و قد تتطور لتصل لدرجة الاتحاد الاقتصادي مثل الاتحاد الأوربي.
2. تكتلات صناعية قائمة على فكرة التخصص و تقسيم العمل في صناعة واحدة أو مجموعة من الصناعات بين الدول الأعضاء. و كمثال على ذلك مثلث النمو الإقليمي الفرعي الذي ربط بين التكنولوجيا و القوة المالية في سنغافورة و العمالة و الموارد في اندونيسيا.

و من بين أهم أوجه التمييز بين الإقليمية في شكلها الكلاسيكي و الإقليمية الجديدة ما يلي:[17]

- من الناحية الجغرافية حسب الصيغة التقليدية للتكامل فإنه يضم دولا متجاورة جغرافيا. لكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإنه ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة، ولكن قد

16علاوي محمد لحسن،" الإقليمية الجديدة :المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي". **مجلة الباحث**. عدد: 07. 2010/2009. ص:105.

17عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص ص: 18-20.

يكون بين إقليم أو أكثر متجاورين. بذلك تهدف الإقليمية الجديدة إلى تخفيض معوقات تدفق التجارة بين الدول بغض النظر عن كونها متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض.

- من ناحية الخصائص الإقليمية المشتركة يتطلب قيام التكامل حسب الإقليمية التقليدية قدرا كبيرا من التجانس والتقارب الاقتصادي لأن ذلك يؤدي إلى مزيد من خطى التقارب بين الدول، أما حسب المنهج الجديد فإنه لا يتطلب ذلك بل على العكس تماما فإنه قد يقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الاقتصادية ويعتمد على وجود أعضاء متقدمين يتولون قيادة التكتل.
- من حيث الخصائص الاجتماعية والثقافية: ترى الصيغة الإقليمية الكلاسيكية أن هناك ثقلا للعوامل الاجتماعية والثقافية في التقارب، حيث تسهل تقبل إحلال التفاهم والتقارب محل التنابذ والتصارع، حتى بلوغ الهدف النهائي من التكامل وهو الوحدة. وعلى عكس ذلك نجد الصيغة الجديدة تسمح للتكامل أن يقوم بين أعضاء لهم ثقافات متباعدة وتسمح بالخصوصيات وتعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها.

- من ناحية سياسية فإن الدوافع السياسية للصيغة التقليدية للتكامل هي تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب، لأن هذا الشكل ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية. أما الصيغة الجديدة للتكامل وبسبب اختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها عن ظروف المنهج التقليدي، نجد دوافعها السياسية تركز على دعم الاستقرار السياسي لدول التكامل.
- وفي نفس السياق، فان الصيغة التقليدية للإقليمية تعود في أساس نشأتها إلى جهود السلطات الرسمية في الدول الأطراف، لكن في الصيغة الجديدة لها فإن تلك الدعوى – دعوى الإنشاء– قد تعود إلى قطاع الأعمال والشركات عابرة القوميات (القطاع الخاص).
- هناك من يطلق على مفهوم الإقليمية الجديدة مصطلح الإقليمية المفتوحة، بمعنى أن هذه التكتلات قد تسمح بتخفيض القيود على واردات الدول غير الأعضاء بالتكتل. إلا أن درجة التحرير ليست بالضرورة مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء.

يمكن إجمال أهم الفرو قات في الجدول التالي:

الإقليمية الكلاسيكية	الإقليمية الجديدة
–قامت على الإحلال محل الواردات و الانسحاب من الاقتصاد العالمي. –تخصيص الموارد و الاعتماد على التخطيط و القرارات السياسية. –دفعتها الجهود الحكومية. –التكامل أساسا في السلع الصناعية. –تعاملت أساسا مع الحواجز الجمركية –وفرت معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا.	–تقوم على التوجه نحو التصدير و الاندماج في الاقتصاد العالمي. –تخصيص الموارد بالاعتماد على قوى السوق. –يدفعها القطاع الخاص. –التكامل يشمل كافة السلع و الخدمات و الاستثمار. –تقوم على التكامل العميق. –تطبيق قواعد متساوية على كل الدول مع السماح بفترات زمنية للتأقلم.

جدول رقم (**01**): الاختلافات الأساسية بين الإقليمية الكلاسيكية والجديدة.

المصدر: علاوي محمد لحسن،" الإقليمية الجديدة :المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي".ص:**20**.

المحاضرة الرابعة:التكامل الاقتصادي كأهم أوجه الإقليمية

1 - تعريف التكامل:integration

يعرف التكامل لغة " تكوين كل من خلال ضم أو جمع الأجزاء بعضها مع بعض، أو العمل لاكتمال الشيء غير التام أو غير الكامل من خلال جمع الأجزاء". و من الناحية الاصطلاحية، يعرف بيلا بالاسا التكامل بأنه :"عملية تشمل الإجراءات الرامية لإنهاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لبلدان مختلفة، و هو ثانيا وضع محدد أو حالة يمكن إن يتمثل في انتفاء مختلف صور التمييز و التفرقة بين الاقتصاديات القومية". بذلك يكون التكامل عبارة عن عملية يتم من خلالها إلغاء أي تدخل حكومي في عمليات تحرير التجارة بين الدول المتكاملة.

كما يعرف التكامل الاقتصادي أيضا بكونه :"عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية و غير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصادي ة و النقدية و المالية مما يؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية". و انطلاقا من هذا التعريف فان بناء التكتل الاقتصادي يعد آخر مراحل التكامل، حيث انه بعد عملية تكثيف علاقات التعاون الاقتصادي و التجاري بين الدول المتجانسة ينشأ في الأخير ما يسمى بالتكتل الاقتصادي الجديد.

و يعبر التكتل الاقتصاد ي عن درجة معينة من درجات التكامل الذي يقوم بين الدول المتجانسة اقتصاديا، جغرافيا، تاريخيا، و اجتماعيا و التي تجمعها مجوعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح و زيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق اكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.[18]

كما تعرف التكتلات الاقتصادية بأنها:" تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك، هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا او منطقة تجارة حرة...فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء."[19]

18عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة"، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2002، ص30

19عبد الوهاب رميدي،مرجع سابق،ص:30

لعل التعريفات السابقة تميل في تحديدها لمفهوم التكامل للتوجهات الغربية القائمة على تحير التجارة واقتصاد السوق، و من اجل الإحاطة أكثر بمفهوم التكامل لابد من الإشارة لوجهة النظر الفكر الاشتراكي لمفهوم التكامل، حيث يعرف بكونه:"عملية موضوعية تخضع لتخطيط منظم و صارم تهدف إلى تقريب مستويات التطور الاقتصادي بصفة متساوية للدول الاشتراكية عن طريق إنشاء مؤسسات اقتصادية قوية على المستوى الوطني و إقامة علاقات اقتصادية متينة بين الدول المعنية توخيا لتوسيع أهدافها." [20] من هنا يركز الاشتراكيون على شرط التوزيع المتكافئ للمنفعة المرجوة من التكامل و الذي يهدف بالأساس إلى تقريب مستويات التطور الاقتصادي بين الدول المتكاملة. و التكامل الاقتصادي حسب الاشتراكيين يعتمد المرحلية في تنسيق اقتصاديات الدول و ذلك بهدف حل المشاكل الاقتصادية العالقة و التي من شانها إعاقة التنمية في هذه الدول، و ذلك عن طريق تعميق تقسيم العمل بين الدول المعنية حسب إمكانيات كل دولة.و انطلاقا من هنا فان التكامل الاقتصادي لا يعبر عن توحيد اقتصاديات الدول المتكاملة (توحيد الأسواق)، و إنما يعتمد على إعادة هيكلة الآليات الاقتصادية على مستوى كل دولة و تعميق العلاقات التبادلية بين الدول المعنية.و يمكن حصر أهم أركان التكامل وفق وجهة النظر الاشتراكية –التي تميزه عن التكامل في الفكر اللبرالي– في النقاط التالية:[21]

– التنمية المتكافئة.

– التأكيد على احترام سيادة الدولة قيد التكامل و عدم التوجه لإقامة دولة موحدة مقام الدول الأعضاء.

– تقسيم العمل و التخصص كبديل لتوحيد السوق القائم في الفكر الليبرالي.

و كمرحلة متقدمة نحو توسع علاقات التعاون و الاعتماد المتبادل بين الدول المتكاملة، يبرز مفهوم التكامل السياسي، و الذي يعد المرحلة الأسمى و النهائية لعملية التكامل. و الملاحظ انه لم تكتب لأي تكتل اقتصادي اليوم أن وصل إلى هذا الحد من التكامل حتى الاتحاد الأوربي الذي يعد من التجارب الرائدة في هذا الميدان و ذلك نظرا للعديد من الأسباب التي تحاول نظرية التكامل أن تعالجها. فيعرف كارل دويتش التكامل السياسي بأنه :" الحالة التي تمتلك فيها جماع ة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعة و تماثلا في

20خليفة مراد،"التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية و المرجعيات القانونية: تجارب و تحديات"، مذكرة ماجستير،(جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية الحقوق،قسم العلوم القانونية،2006/2005).ص:44.

21نفس المرجع،ص"45.

مؤسساتها الاجتماعية و سلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي." [22] و يركز دويتش هنا على قدرة الأفراد داخل المجتمع الواحد على التلاحم لدرجة حل خلافاتهم بطريقة سلمية دون اللجوء للعنف.

و بشكل أكثر تحديد يعرف ارنست هاس التكامل بكونه:" العملية التي تتضمن تحول الولاءات و النشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة و مختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة". [23] انطلاقا من هذا التعريف يضيف هاس بعد جديد لدراسة التكامل سواءا الدولي أو الإقليمي، و المتعلق بمسالة نقل الولاءات من إطارها المحلي (الدولة القومية) إلى إطارها الواسع (التكتل بين الدول المتكاملة). و استنادا لتعريف هاس للتكامل عرف ليون ليندبورغ في دراسته عن السوق الأوربية المشتركة التكامل ب:[24]

– العملية التي تتجاوز من خلالها الدول القومية الرغبة و القدرة في إدارة شؤونها المحلية و الدولية الهامة(سياستها الداخلية و الخارجية) باستقلال عن بعضها البعض، و تسعى بدلا من ذلك للوصول لقرارات مشتركة أو تفويض عملية اتخاذ القرار لهيئة مركزية جديدة.

– العملية التي تجد من خلالها القوى السياسية(الفاعلون السياسيون) ضرورة لنقل طموحاتهم و نشاطاتهم السياسية لمركز جديد.

انطلاقا من هذا التعريف نجد أن التكامل في شقه السياسي يؤدي لتشكيل تكتل دولي جديد، كما يؤدي بالمقابل إلى زوال الصفة الرسمية للدول المتكاملة لأنها ستتنازل –انطلاقا من دخولها في عملية التكامل – عن كامل سيادتها للمؤسسات السياسية المركزية الجديدة.

و من اجل الإحاطة بجميع النواحي المفاهيمية لمصطلح التكامل تجدر الإشارة إلى الفرق بينه و بين بعض المفاهيم المشابهة من اجل إزالة اللبس بين هذه المفاهيم:

22جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف.النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ،(تر .:وليد عبد الحي). بيروت :كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع،1985 .ص:271.

23نفس المرجع، نفس الصفحة.

24نفس المرجع،ص:272.

- **التكامل و التعاون: يعرف التعاون على انه العمليات التي تتم بين دولتين أو أكثر في مجال اقتصادي معين، بهدف تحقيق منفعة مشتركة و لمدة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل.** [25] **بذلك يكون التعاون قاعدة أو أساس التكامل و الخطوة الأولى المؤدية إليه، حيث انه في ظل التعاون تحتفظ الوحدات الاقتصادية المتعاونة بخصائصها المتميزة من دون أن ينشأ عنه مؤسسات جديدة . أما في ظل التكامل فتنشا عنه مؤسسات جديدة مع وجود نية توسع العلاقات التعاونية إلى ابعد من النشاط المحدد في بادئ الأمر. يمكن حصر أهم الاختلافات في:**

– التعاون ذو طابع مؤقت إلى أن تتحقق الأهداف المرجوة منه.

– يكون التعاون في مجال محدد دون أن يتوسع إلى مجلات أخرى.

- **التكامل و الاندماج: بالنسبة لمصطلح الاندماج، هناك من يوازي بين المصطلحين من الناحية المفاهيمية،لكن هناك اتجاه آخر بالمقابل يرى أن مفهوم اوناندماج هو مفهوم أوسع و أعمق من مفهوم التكامل. حيث أن الاندماج يعبر عن المرحلة التي يتم فيها التنازل كليا عن السيادة الوطنية للدول المتكاملة لصالح مؤسسات التكامل، ليصبح بذلك الاندماج السياسي آخر مراحل العملية التكاملية.**
- **التكامل و التحالف: يعرف التحالف بكونه: عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر لمواجهة خطر أو أخطار مشتركة لتحقيق أغراض معينة، فالتحالف يمكن أن يكون سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا موجه ضد وحدة أو وحدات دولية معينة أو ضد كل عمل يشكل خطرا على دول التحالف. وانطلاقا من هذا التعريف يمكن استخلاص أهم الفرو قا ت بين المصطلحين في أن التحال ف مرتبط في تأسيسه و استمراريته بالخطر الذي يتهدد امن الدول المتحالفة حيث يزول بزوال هذا الخطر، بينما يتميز التكامل بالاستمرارية و الديمومة من اجل تحقيق الأهداف المسطرة.**

2 – أنواع التكاملات الإقليمية: تتعدد أنواع و أشكال التكامل سواءا الإقليم ي أو الدولي حسب المجال الذي تنطلق منه العملية التكاملي و التي تؤدي في الأخير إلى تحديد شكله النهائي. و يمكن حصرها في: [26]

25 عبد الوهاب رميدي،مرجع سابق.ص:06

26إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة.الكويت: ذات السلاسل للنشر.1982.ص ص :381-382.

- التكامل الاقتصادي:ويعتبر من أسهل أنواع التكامل و أكثرها ملاءمة حيث يتمثل أساسا في تشكيل الأسواق الاقتصادية المشتركة التي تتم عن طريق مجموعة من الإجراءا ت أهمها: توحيد التشريعات الضريبية و الجمركية، إزالة كل العوائق التي تحول دون التدفق الحر للسلع و الخدمات ورؤوس الأموال بين مختلف مناطق السوق.
- التكامل الاجتماعي: يعني عملية نقل الو لاءات القومية لشعوب المنطقة التكاملية من مستوى الدولة إلى مستوى يتعدى حدودها، أو ما يسمى بالوعي الفوق قومي.
- التكامل الأمني: يتجلى في مختلف الترتيبات الأمنية المشتركة، بحيث تتفق الدول المشاركة في هذه الترتيبات على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بطريقة مشتركة من حيث التخطيط، التنفيذ و القيادة.و يتفق الكثيرون في هذا الإطار أن هذا النوع من التكامل لا يحدث عادة إلا في ظروف الأزمات و تفاقم التهديدات و الأخطار المشتركة.
- التكامل السياسي: يقصد بالتكامل السياسي إدماج المؤسسات السياسية القومية و نقل السيادة على السياسة الخارجية و الأمنية إلى أجهزة دولية مشتركة. و التكامل السياسي لا يتطلب دائما إلغاء الحكومات الوطنية– مثلما هو الحال في نموذج الوحدة الفدرالية–، و لكنه قد يقتصر على نقل سلطاتها في بعض الاختصاصات إلى هذه المؤسسات وفق نمط التكامل الكنفدرالي الذي لا يتطلب تخلي الدولة عن سيادتها الكاملة خصوصا في سياستها الداخلية.

و مما لاشك فيه أن التكامل السياسي يعد من أصعب أنواع التكامل تحقيقا و ذلك أن هذا النمط من التكامل يؤدي إلى تقييد سياسة الدولة و سلطتها في عملية اتخاذ القرارات المناسبة لمواطنيها. كما يصطدم هذا النوع من التكامل بالنزعات و الاعتبارات القومية مما دفع بالبعض لاشتراط التكامل الاقتصادي كخطوة أولى سابقة له.

3/ شروط التكامل الإقليمي: من اجل تحقيق التكامل الناجح بين الدول و ضمان فعاليته لابد من توافر مجموعة من الشروط الأساسية من اجل تجنب فشل المحاولات التكاملية ومن أهم هذه الشروط نذكر ما يلي:[27]

27عبد الوهاب رميدي،مرجع سابق.ص ص:08-09.

- ✓ التقارب الجغرافي:يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل خاصة الاقتصادي منها،هذا نظرا لسهولة انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا، لذا فإن التقارب الجغرافي يعد من دعامات التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينها واتساع نطاق تبادلها التجاري وتسيير انتقال عناصر الإنتاج، وبالرغم من توفر وتقدم وسائل النقل والمواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن، إلا أن التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في التكامل وليس شرطا ضروريا له.
- ✓ الإرادة السياسية: إن غياب الإرادة السياسية بين مجموعة الدول التي أرادت التكامل فيما بينها تعتبر من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي أن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما، إلا إذا أيقن انه من الضروري أو على الأقل من المفيد اقتصاديا الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي من أجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية. كما يجب أن يقنع الرأي العام في كل بلد بأن كل واحد من الأعضاء في التكتل الاقتصادي سيحافظ على التزاماته بأمانة، ويقوم ببذل الجهد المطلوب لإنجاح التكتل كما يقبل كل التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك.
- ✓ تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل: يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى. وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة، كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) حيث سيطر الاتحاد السوفياتي في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الأعضاء.
- ✓ تنسيق السياسات الاقتصادية القومية :حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة

ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية.

- ✓ **تجانس القيم الاجتماعية والثقافية:الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية هي قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة. هناك من يضيف، و في نفس السياق، أن التجانس بين الوحدات الدولية المتكاملة من حيث وحدة اللغة، التاريخ، التراث، و الدين يساعد هذه الوحدات على ترسيخ نظرة فوق وطنية حيث يشمل وحدة في القومية.[28]**
- ✓ **تشابه القيم: و يعني تشابه و تقارب المعتقدات و النظم القيمية لصناع القرار في الدول المتكاملة في العديد من الميادين،خصوصا تلك المتعلقة بالديمقراطية،التداول على السلطة، حقوق الإنسان، القضايا و التوجهات الاقتصادية...**
- ✓ **تحقيق المصلحة المشتركة:حيث يهدف التكامل إلى تحقيق المصالح المشتركة بين الدول المتكاملة و التي تتمحور أساسا حول تحسين و تطوير مستوياتها الاقتصادية. و يشترط هنا ضرورة تنظيم العلاقات بصورة تكفل توزيع المكاسب بشكل عادل و متوازن حيث يضمن عدم استحواذ احد الأطراف على المكاسب دون أطراف أخرى.[29]**

[28] خليفة مراد،مرجع سابق.ص:50.

29نفس المرجع،ص ص:50-51.

المحاضرة الخامسة:ظهور و انتشار التكاملات الإقليمية في العالم

شهد المجتمع الدولي تأسيس العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية بنمطيها الكلاسيكي و الجديد، حيث شهدت فترة الخمسينات و الستينات من القرن الماضي ظهور تنظيمات إقليمية توافق في خصائصها مفهوم الإقليمية الكلاسيكية، في حين شهدت نهاية الثمانينات و مطلع التسعينات تأسيس تكتلات إقليمية وفق خصائص الإقليمية الجديدة المواكبة للتطورات التي طرأت على الحياة الاقتصادية الدولية في ظل عولمة الاقتصاد.

ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تأسست العديد من التنظيمات الإقليمية انخرطت فيها عديد الدول بغض النظر عن مستواها الاقتصادي سواءا كانت دولا نامية أو متقدمة، أو مذهبها الاقتصادي رأسمالية أو اشتراكية. و ذلك من اجل مواجهة تحديات هذه الفترة، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للدول الأوربية و دول الشرق الأوسط، مثل مشروع "مارشال" * الذي هدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية و عسكرية.

وقد كانت الدول الأوربية أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت هذه دول منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لابد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا. من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة **1957**، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذي به بين مجموعات دولية أخرى.[30]

ثم انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، وعمدت دول أوربا الشرقية على إنشاء منظمة "الكوميكون"* أما في

---

*استغل لإدارة قطاع الفحم و الصلب من خلال توقيع معاهدة إنشاء الجماعة الأوربية للفحم و الصلب و التي ضمت كل من:بلجيكا،فرنسا،ألمانيا،ايطاليا،هولندا و لكسمبورغ في افريل 1951، كل ذلك بهدف التوصل إلى سوق أوربية مشتركة في هاتين القطاعين الإستراتيجيين.

30عبد الوهاب رميدي،مرجع سابق.ص:32.

***الكوميكون:** منطقة التعاون الاقتصادي لأقطار أوربا الشرقية، تأسست كرد على التكتلات الأوربية في 25 ديسمبر 1949.

المنطقة العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما نشأت أيضا اتفاقات إقليمية في المنطقة الإفريقية والمنطقة الآسيوية .

و نظرا للتقدم الكبير الذي شهده التكامل الأوربي بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في التفكير في إقامة تجمع إقليمي خاص بها و يعزز قدرتها التنافسية المتآكلة فبدأت بتشكيل منطقة التجارة الحرة بينها و بين كندا سنة **1989** و الذي توسع فيما بعد ليصبح منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "النافتا" [31].

و على العموم أصبحت التكتلات الاقتصادية تشكل خريطة العالم، و يمكن تحديدها فيما يلي:

- ✓ في القارة الأمريكية: تم التوقيع على إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) وذلك سنة **1992**، وتمهد لقيام تكتل الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، كما تم إنشاء الكثير من الترتيبات الإقليمية بين العديد من دول أمريكا اللاتينية.
- ✓ في أوربا : كانت التطورات أسرع فقام الاتحاد الأوربي، الذي يعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، وزاد عدد الدول في عضويته حيث يضم **25** دولة، إضافة إلى تكامله النقدي واستخدام العملة الموحدة (الأورو) مع مطلع سنة **1999**، ودخوله في اتفاقيات تجارة حرة وفي اتحاد جمركي مع تركيا، واتفاقيات شراكة مع دول جنوب البحر المتوسط.
- ✓ في شرق آسيا : حيث وقعت دول جنوب شرق آسيا اتفاق للتجارة الحرة عرف باسم (الإفتا)، كما أنشئ في منطقة آسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (الأبيك **APEC**).
- ✓ في المنطقة العربية والتي بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة سنة **1964** ، ثم محاولة إقامة تجمعات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي.
- ✓ أما في إفريقيا قامت ترتيبات وتكتلات إقليمية لعل أبرزها إقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، التي تسعى إلى تنسيق الجهود لمواجهة ما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية.

31 أسامة مجذوب،مرجع سابق.ص:50.

◄ و الشكل التالي يوضح أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم:

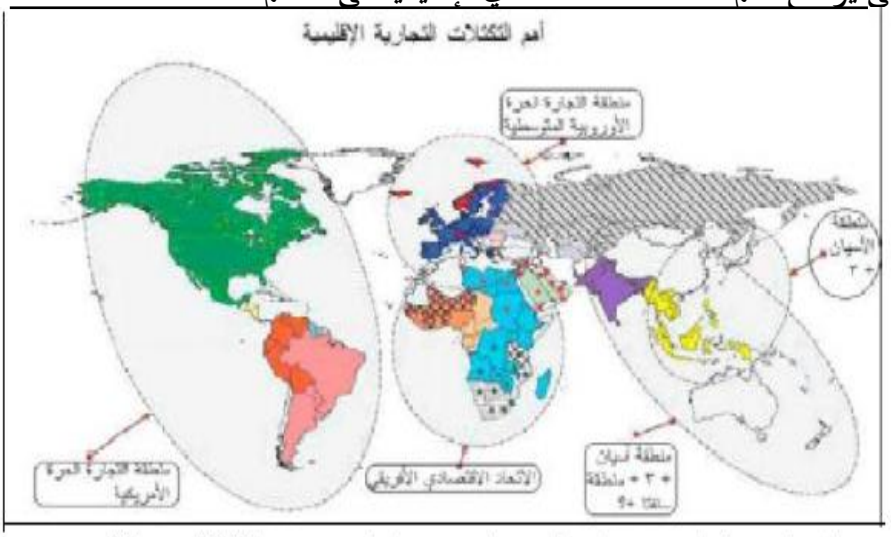

المصدر: منظمة التجارة العالمية، تقرير لجنة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، جنيف، 2007، ص: 67.

المحاضرة السادسة: التفسيرات النظرية للتكامل الدولي (الإقليمي).

حاول العديد من المنظرين و الدارسين للعلاقات السياسية و الاقتصادية الدولية تقديم اطر نظرية و منهاجيه لدراسة التكامل الدولي في شقيه العالمي و الإقليمي. و من أبرزها:

- **النظرية الدستورية**: تنطلق النظرية الدستورية في دراسة التكامل الدولي من التركيز على الجانب السياسي للتكامل، حيث يرى منظروها أن الخطوة الأولى لبناء التكامل تتم بتكوين الوحدة السياسية هذه الوحدة التي تشترط في تأسيسها توفر الإرادة السياسية لدى النخب و القيادات السياسية للدول الأعضاء للتنازل عن سلطاتها في وحدتها القومية لصالح مؤسسات الاتحاد. و قد ظهر اتجاهين أساسيين ضمن هذه النظرية:

1. الكنفدرالية: و تعني اتفاقا بين مجموعة من الدول بهدف تكوين مؤسسات و أجهزة مشتركة تعمل على الإشراف على مجالات محددة يتم الاتفاق عليها في بداية الاتحاد. و تتنازل الدول المتحدة لهذه الأجهزة عن جزئ من سيادتها بالقدر الذي يسمح لها بالقيام بمهامها. و من أهم ما يتميز به هذا النوع من الاتحاد:

- ينشأ الاتحاد الكنفدرالي بموجب اتفاق تعاهدي بين مجموعة من الدول يتم بوضع معاهدة منشأة.
- ليس بالضرورة أن يشمل كل نواحي الاتحاد السياسي، فقد ينشأ لإدارة مجال محدد مثل المجال الأمني.
- تبقي الدول ضمن هذا الاتحاد على جزئ من سيادتها خصوصا ذلك المتعلق بإدارة سياستها الخارجية.
- يمكن للدولة المنخرطة ضمن هذا الاتحاد الانسحاب منه إذا ما أيقنت أن هذا الاتحاد لا يخدم مصالحها.

2. الفدرالية: تعرف الفدرالية على أنها المنهج أو الطريقة التي يتم بمقتضاها عملية تقسيم سلطات الحكومة و التي في إطارها يتم تحديد مجال التعاون بين الحكومة المركزية و الحكومات الجهوية. فيشمل الاتحاد الفدرالي تشكيل حكومة مركزية تضم الدول المنخرطة في الاتحاد و التي تصبح –بمجرد انخراطها حكومات فرعية– و يتم توزيع

الصلاحيات بينها و بين حكومة الفدرالية عن طريق دستور مكتوب يحمي و يضمن حقوق و حريات كل الولايات أو المقاطعات.* و أهم ما يتميز به الاتحاد الفدرالي:

- أول خطوة لقيام الاتحاد تتم بوضع الدستور الفدرالي الذي يضمن التوزيع العادل للصلاحيات و المنافع بين الحكومة المركزية و الحكومات الفرعية.
- تتنازل الدولة بانخراطها في الاتحاد الفدرالي عن كامل سيادتها (الداخلية و الخارجية) لدولة الاتحاد.
- يؤدي قيام الاتحاد الفدرالي إلى قيام كائن دولي جديد يتعامل باسم الدول المنخرطة فيه.
- تتمتع الدول المتحدة بالاستقلالية في تسيير شؤونها الداخلية ووضع النظام الداخلي المناسب لها بشرط أن لا يتعارض مع القانون العام للاتحاد.
- يتمتع كل المواطنين داخل كل الولايات بحق ممارسة السلطة و المشاركة السياسية في إدارة الحكومة المركزية وفق مبدأ التعددية (من خلال الجهازين التنفيذي و التشريعي).

و من أشهر الأمثلة على الاتحاد الفدرالي و الذي أثبتت نجاحها الاتحاد الفدرالي الأمريكي و الاتحاد السويسري.

و إذا ما أردنا حصر أهم الاختلافات بين النموذجين للاتحاد السياسي وفق المنظور الدستوري في الجدول التالي:

الاتحاد الكنفدرالي	الاتحاد الفدرالي
- تنشأ عن طريق معاهدة منشأة تهتم بتكوين أجهزة مشتركة لإدارة قطاع معين. -تحافظ الدولة ضمن الاتحاد الكنفدرالي علي كيانها السياسي على المستوى الدولي. و بالتالي لا تؤدي إلى ولادة شخص قانوني جديد. - تنشأ في الاتحاد الكنفدرالي أجهزة مشتركة يكون التمثيل فيها للحكومات و ليس للأشخاص.	- يقوم الاتحاد الفدرالي عن طريق وضع دستور ملزم لجميع الأطراف، و يحدد شكل الحكومة و كيفية توزيع الصلاحيات. - تفقد الدولة في الاتحاد الفدرالي شخصيتها السياسية الدولية لصالح دولة الاتحاد. و بالتالي تؤدي إلى ولادة شخص قانوني جديد. - يقتضي الاتحاد الفدرالي تأسيس برلمان يضمن المشاركة السياسية للأفراد.

*تسمى بالولاية أو المقاطعة لأنه بمجرد انضمامها تفقد صفة الدولة.

– باحتفاظ الدولة بشخصيتها القانونية و السياسية ضمن هذا الاتحاد فان أي نزاعات بينها و بين باقي الأطراف تخضع لإرادتها الخاصة و قد تؤدي إلى انسحابها من الاتحاد. – يحتفظ مواطنو الدول المتحدة بمواطنتهم الأصلية.	– يحتوي النظام الفدرالي على محكمة فدرالية قراراتها ملزمة و مهمتها فض النزاعات بين دول الاتحاد. – يكتسب مواطنو الدول المتحدة مواطنة دولة الاتحاد.

و ضمن نفس السياق التنظيري للمدرسة الدستورية القائم على دراسة التكامل السياسي بين الدول، يمكن الإشارة هنا إلى إسهامات الباحث "أميتاي اتزيوني" –رغم انتمائه أساسا للمدرسة الوظيفية– حيث حاول من خلال مقاربته للتكامل التركيز على الوحدة السياسية التي تهدف إليها العملية التكاملية و التي تتم حسبه وفقا لأربع مراحل أساسية[32]:

1. حالة الدولة ما قبل الاتحاد:يشترط بناء علاقات اعتماد متبادل بين الدول الأطراف في بعض القطاعات.و يركز اتزيوني هنا على دور النخب السياسية في تفعيل التكامل سواءا الداخلية أم الخارجية(الدعم الدولي مثل الدعم الأمريكي أثناء بدايات الاتحاد الأوربي).
2. عملية التوحيد (من خلال القوى الفاعلة): بعد قيام الوحدة السياسية يأتي دور النخب خاصة الداخلية منها في تفعيل عملية التوحيد عن طريق استخدام الوسائل القسرية(وسائل الإكراه: الشرطة، الجيش...) و الوسائل النفعية(الوسائل و المنافع الاقتصادية و المالية...)، كما دعى اتزيوني ضمن هذه المرحلة إلى الاهتمام بتشكيل هوية اجتماعية موحدة من خلال نشر قيم و شعارات التوحيد.
3. عملية التوحيد من خلال القطاعات: حيث تتعمق عملية التوحيد السياسي مع تزايد تدفق السلع و الأفراد بين الدول المتكاملة، خصوصا في ظل ما يسمى بمبدأ الانتشار **spilover** و الذي سيضمن انتشار و توسع التكامل من قطاع إلى قطاعات أخرى.
4. نضوج عملية التوحيد (مرحلة الانتهاء): و تعتمد هذه المرحلة على مدى نجاح المراحل السابقة و تحقيقها للأهداف المتوخاة منها.

32جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، مرجع سابق،ص ص:279–280.

لقد بنى اتزيوني نموذجه للتكامل على مجموعة من الفرضيات الأساسية نذكر منها[33]:

- إن عدد الدول المشاركة في الاتحاد يؤثر على نجاح أو فشل عملية التوحيد، حيث أثبتت التجارب المختلفة أن التكاملات التي تشارك فيها نخب قليلة لاقت نجاحا أكثر من تلك التي تشهد مشاركة العديد من النخب، وذلك أن تعدد النخب يعني تعدد وجهات النظر و بالتالي تعدد المشكلات. و يقترح اتزيوني هنا شرط المساواة بين أطراف الوحدة كحل للتعامل مع مشكلة التعدد.
- جهود التوحيد بين الدول النامية اقل احتمالا للنجاح منها بالنسبة للدول المتقدمة، و ذلك راجع لما تتميز من انتشار للامية و نقص في المهارات السياسية و التنظيمية الضرورية لمعالجة مشاكل التوحيد و التكامل الإقليمي.

و أهم ما يمكن قوله في الأخير، هو أن طموحات منظري المدرسة الدستورية و الهادفين للتأسيس للوحدة السياسية كخطوة أولى نحو الاندماج الدولي اثبت الواقع أنها أفكار مثالية أكثر منها واقعية و قد اثبت فشلها عدم قدرة العديد من التجارب الوحدوية خصوصا بين الدول ذات السيادة من الوصول إلى مرحلة الاندماج السياسي و الاستمرارية في التوحد.

❖ النظرية الوظيفية الأصلية:

تجد النظرية الوظيفية جذورها في أفكار "دافيد ميتراني"– باحث سياسي بريطاني– مؤسس الوظيفية الأصلية، و التي حاول من خلالها إيجاد نظرية تؤسس لما سماه السلم و الأمن الدوليين خصوصا بعد الآثار السلبية التي خلفتها الحربين العالميتين الأولى و الثانية. حيث يرى ميتراني بان:"تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدى إلى تزايد كبير في الوظائف الفنية و غير السياسية التي تواجه الحكومات، و مثل هذه الوظائف لم تؤدي فقط إلى زيادة الطلب على الاختصاصيين المدربين على المستوى الوطني و لكنها لعبت دورا في المشكلات الفنية على المستوى الدولي. و إذا أصبح من الممكن ايلاء مثل هذه المشكلات للمتخصصين و فصل نشاطهم إلى حد ما عن القطاع السياسي فانه من الممكن و الحالة هذه انجاز التكامل الدولي."[34]

33 نفس المرجع، ص:281.

34جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، مرجع سابق،ص:270.

يعتمد ميتراني في تحليله للتكامل الدولي على "مبدأ الانتشار" و الذي يعني أن تطور التعاون الدولي في مجال معين سيؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق التعاون الدولي و من ثم السلم العالمي.ذلك أن التعاون خصوصا في مجاله الاقتصادي سيؤدي إلى نقل الاهتمام من القضايا السياسية الحادة إلى المشكلات الفنية و الاقتصادية.

و ابرز ما يمكن ملاحظته على هذا الاتجاه هو:

– التركيز على الجانب الاقتصادي و الفني على حساب الجانب السياسي المثير للصراعات.

– الدعوة لإنشاء منظمات دولية ترعى الشؤون الدولية المشتركة.

– ضرورة تسيير هذه المؤسسات من طرف فنيين متخصصين و منفصلين عن النشاطات السياسية.

لكن و نظرا لتركيز ميتراني على التكامل في إطاره الدولي العالمي إضافة لعدم توفر نموذج واقعي يستند إليه في تفسيره للتكامل، حاول منظرون آخرون الاستفادة من الأخطاء و الانتقادات التي وجهت للوظيفية الأصلية و أسسوا لما يسمى بالوظيفية الجديدة حيث ابتعدوا عن مفهوم التكامل الدولي ليبحثوا حول مقومات التكامل الإقليمي.

❖ الوظيفية الجديدة(neo-functionalism):

انطلق منظروا الوظيفية الجديدة من الانتقادات التي وجهت للوظيفية الأصلية و التي تمحورت أساسا استحالة الجمع بين مصالح جميع الدول من جهة، و استحالة الفصل بين القضايا السياسية و القضايا الاقتصادية و التقنية من جهة ثانية.

و من جهة عملية، فقد اثبت الواقع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية و الذي أنشأت بموجبه العديد من المنظمات الدولية عدم قدرة هذه المنظمات على تقليص الفوارق و حل المشاكل العالقة بين الدول و من ثم لم تستطع تحويل الولاء الوطني نحو الولاء العالمي مثلما طمح الوظيفيون.

انطلاقا من هذه الانتقادات حاول الوظيفيون الجدد تقليص البعد العالمي للتكامل و محاولة التركيز على مقومات التكامل في مستواه الإقليمي. و من أهم الافتراضات التي انطلق منها الوظيفيون الجدد:

- ✓ التركيز على التكامل الإقليمي بين الدول المنسجمة و المتقاربة في الظروف السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية، و ذلك نظرا لصعوبة تحقيق مثل هذا الانسجام على المستوى العالمي.

- ✓ تركز الوظيفية الجديدة على مفهوم "التكامل القطاعي" و الذي يتطلب وضع قطاع معين أو مجموعة من القطاعات تحت المراقبة و التسيير المشترك لهذه الدول في إطار التكامل. مع التشديد على ضرورة الانطلاق بما يسمى"بالقطاع الحيوي" الذي يحتل مكانة إستراتيجية بالنسبة للدول المتكاملة.
- ✓ الانطلاق من القطاع الحيوي –حسب الوظيفيين الجدد– سيضمن تأييد و حركية النخب ا ا ياسيق و غير السياسية من جماعات المصالح التي سترى في هذا النوع من التكامل تحقيقا لمصالحها. و تأييد النخب سيؤدي بدوره إلى الدفع بمسار التكامل إلى الأمام.[35]
- ✓ و في نفس السياق فان نجاح التجربة التكاملية يكون مضمونا أكثر بين الدول الديمقراطية و المتطورة صناعيا حيث أن أهم أسباب فشل التجارب التكاملية في دول العالم الثالث هو غياب العامل الديمقراطي و العلاقات المفتوحة في المجتمع.و ذلك راجع إلى أن الدول الديمقراطية تفتح قنوات الحوار و الاتصال بين السلطة السياسية من جهة و جماعات المصالح و الأحزاب السياسية من جهة ثانية، هذه الأخيرة تلعب دورا كبيرا في تفعيل التكامل من خلال الدفاع على مصالحها التي تحققها العملية التكاملية في قطاعات مشتركة و حيوية بين الدول المتكاملة.[36]

فالوظيفيون الجدد هنا حاولوا الاستفادة من أخطاء الوظيفيين الأصليين الذين حاولوا الفصل بين السياسة و الاقتصاد و التقليل من دور الجوانب السياسية من خلال فرضية أن المنفعة التي تحققها المنظمات الدولية ستتكفل بنقل و تحويل الولاء من الدولة القومية إلى المنظمات الدولية.

- ✓ إلى جانب الدور الحيوي للنخب في تفعيل عملية التكامل، تحدث الوظيفيون على ما سموه ب"مبدأ الانتشار" الذي يعني انتشار و توسع العملية التكاملية من قطاع إلى آخر و ذلك نظرا للنجاحات و المنفعة التي يحققها التكامل في القطاع الحيوي.

يعد "ارنست هاس"من بين أهم مؤسسي النظرية و يسمى بأب الوظيفية الجديدة، لذلك يجدر التطرق إلى أهم إسهاماته في موضوع التكامل قصد التعمق أكثر في حيثيات النظرية.

و قد ركز هاس دراسته على التجربة الأوربية من خلال "هيئة الفحم و الصلب" حيث ركز على ضرورة حساب احتمالات الربح و الخسارة من طرف الدول المتكاملة و المتعلق أساسا في قدر المصالح التي تحققها للنخب

---

[35] عامر مصباح،نظريات تحليل التكامل الدولي.بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية،2008.ص:106.

36 خليفة مراد،مرجع سابق.ص:10.

المعنية في القطاع العام و الخاص، وذلك نظرا لدورها الهام في تطوير التكامل فيما بعد. بذلك يكون هاس قد احل مفهوم الرفاه (المكاسب التي يحققها التكامل) محل وسائل الإكراه التي دعى اتزيوني لاستخدامها لتفعيل التكامل.[37]

و في موضوع الانتشار ، يرى هاس أن إدراك النخب المختلفة لأهمية التكامل من خلال مكاسبها من تكامل القطاعات يدفعهم للمطالبة و السعي لتوسيع التكامل لقطاعات و مجالات أخرى:" إن الذين يحققون منافع من المنظمات فوق القومية في قطاع محدد يميلون بشكل ملحوظ إلى تأييد التكامل في قطاعات أخرى."[38]

يرى هاس أن التكامل السياسي هو آخر مراحل العملية التكاملية بكونه:" العملية التي تتضمن تحول الولاءات و النشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة و مختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة" لكن الوصول لهذه المرحلة يتطلب تحقيق مجموعة من الشروط التي قسمها إلى ثلاث مجموعات أساسية:[39]

- **المجموعة الأولى: تتعلق بالشروط الأولية للتكامل و يحددها هاس في:**

– التوافق في حجم الوحدات السياسية(لكي لا تهيمن دولة على دولة أخرى).

– التعددية السياسية و الاجتماعية.

– الاتساق النخبوي(من حيث القيم و المصالح).

– زيادة وتيرة التبادل بين الوحدات.

- **المجموعة الثانية: تتعلق أساسا بمرحلة التكامل:**

– حجم السلطة المفوضة لمؤسسات الاتحاد.

– مستوى مشاركة الاتحاد في أعمال الحكومات و أهدافها

37 جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، مرجع سابق،ص:286.

38 نفس المرجع،ص:287.

39نفس المرجع،ص:288.

- **المجموعة الثالثة: يسميها هاس بالمتغيرات الحركية بمعنى تلك التي تتعلق بتواصل المسار التكاملي:**

– نسبة المبادلات التجارية بين الوحدات بعد الوحدة الاقتصادية.(زيادة في الوتيرة)

– مستوى قدرة الأطراف على التكيف لمواجهة الأزمات.

***من بين أهم الانتقادات التي وجهت لوجهة نظر هاس حول التكامل هو الانتقاد الذي وجهه ستانلي هوفمان*، و الذي يرى أن التكامل السياسي سيعيق التكامل الاقتصادي أكثر من خدمته ذلك أن تجاوز المشاكل و الحساسيات السياسية يعد أمرا صعبا إن لم نقل مستحيلا. و بالمقابل يقترح هوفمان أن يتم التكامل فيما سماه بقضايا السياسة الدنيا(المسائل الاقتصادية و الاجتماعية) و الذي سيتيح للدولة تحقيق الرفاه الاقتصادي، و ترك المسائل العليا(القضايا الأمنية،السياسة الخارجية...) من اختصاص الدولة وحدها.**

* احد مؤسسي الوظيفية الجديدة.

المحاضرة السابعة: مراحل(أنواع) التكاملات الإقليمية:

اختلف الدارسون و المتخصصون في شؤون التكاملات الدولية حول تحديد أنواع–التي تعد في نفس الوقت الخطوات التي تنشأ و تتطور وفقها التكاملات الدولية الاقتصادية منها– وعموما يمكن إجمال أهم أنواع التكاملات الاقتصادية في[40]:

1. منطقة التجارة التفضيلية* (اتفاقية التفضيلات التجارية): تهدف الدول من خلال إنشاء منطقة التجارة التفضيلية إلى تنشيط التبادل التجاري بين هذه الدول حيث تعني تلك الا تفاقيات التجارية التي تتم بين مجموعة من الدول و تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل. ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات التجارية التفضيلية العوائق التي تفرضها الدول الأوربية على وارداتها من الدول النامية، واهم ما تتميز به هذه الاتفاقيات:
   - تقصر هذه الدرجة التكاملية على مجرد تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كلية.
   - تنصب هذه المعاملة التفضيلية الجمركية على الشق السلعي للتجارة الإ تيمية بين مجموعة الدول الأعضاء في منطقة التفضيل ولكنها لا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول.
   - يلاحظ أن الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركية تحتفظ بحق صياغة وتحديد نمط سياساتها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص.
2. منطقة التجارة الحرة**: تعتبر ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي ، و تهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول قيد التكامل مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفة جمركية تجاه بقية دول العالم (الدول غير الأعضاء)،بمعنى أن كل دولة مشتركة لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة التكاملية، وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات

---

[40] عبد الوهاب رميدي،مرجع سابق.ص ص:10–16.

* Preferential Trade Agreement

** Free Trade Area

النمو الاقتصادي وتنوع التجارة ، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية (إزالة القيود الجمركية بصفة تدريجية) . و أهم ما يتميز به هذا النوع من التكامل:

- لا تمنع منطقة التجارة الحرة قيام أي دولة عضو فيها بعقد اتفاقيات جديدة مع دول أخرى.
- قد تقتصر منطقة التجارة الحرة (في عملية تحريرها للتجارة) على بعض المنتجات دون البعض الآخر، لذا يمكن اعتبارها أبسط الصيغ في أي مشروع تكاملي فهي تمهد للانطلاق إلى مراحل أكثر تقدما في درجات التكامل الاقتصادي.
- كما أنها لا تثير بين دولتين أو أكثر على مستوى الإقليم أي تعقيدات فنية أو قانونية في التطبيق. ولهذا شهدت كثير من دول العالم خلال العقدين الأخيرين تحركات وجهود واسعة نحو إقامة مناطق للتجارة الحرة انسجاما مع توجهات تحرير التجارة العالمية. ومن أبرز صور مناطق التجارة الحرة في العصر الحديث، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) ، وهناك بعض مناطق التجارة الحرة الأحادية التي تقتصر على نوع معين من السلع والخدمات وعادة ما يطلق عليها اسم اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري و من أمثلتها الاتفاقية الموقعة بين الدول العربية عام **1981** والتي تضمنت التحرير الفوري والمباشر لتبادل المنتجات الزراعية.

3. الاتحاد الجمركي*: يعتبر مرحلة أكثر تقدما و عمقا من المرحلة السابقة، يتم فيها إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، حيث لا تقتصر على مجموعة من السلع مثل المراحل السابقة ، و الأهم من ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفة الجمركية لكل الدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليما جمركيا واحدا، كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول(على عكس منطقة التجارة الحرة)، والهدف من ذلك هو الحرص على

* Customs Union

فعالية التعريفة الجمركية الموحدة وزيادة المركز التنافسي للدول السابقة، وفي غالب الأحوال تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من درجات التكامل الاقتصادي وتسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر ولكنها أيضا تحتاج إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياسات الدول الأعضاء و أهم ما يتميز به هذا النوع من التكامل:

- وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفة الجمركية.
- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.
- وحدة التعريفة الجمركية بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء صندوق مستقل و متخصص في هذا الشأن.

ويتضح من هذا أن الاتحاد الجمركي يتميز على منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي وهو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة عادة والخاصة بإعادة التصدير وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة.

ويعد الاتحاد الجمركي أكثر درجات التكامل الاقتصادي تعقيدا، لاحتوائه على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق في صنع القرارات، وإدارة معقدة بغية إنشاء الاتحاد والإشراف عليه، وكثيرا ما يعتبر الاتحاد الجمركي مؤشرا، على أن الدول الأعضاء تنوي إتباع سياسة تكامل بدلا من مجرد تعاون. ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ وبلجيكا لسنة **1922** مع انضمام هولندا إلى هذا الاتحاد سنة **1947** ودخل حيز التنفيذ سنة **1948** ، ويسمى باتحاد "النيلوكس" الذي يعتبر أول تجربة رائدة في مشروع التكامل الاقتصادي.

4. السوق المشتركة*: يتم في هذه المرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم، لخارجي (اتحاد جمركي) كما يتم إلغاء القيود على حركة

* Common Market

انتقال عناصر الإنتاج (رؤوس الأموال، السلع،الخدمات، العمالة أو الأفراد...) فيما بين الدول الأعضاء. فيتم دمج أسواق السلع والخدمات ودمج أسواق عناصر الإنتاج وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في الاتحاد، كذلك فإن حرية انتقال المنتجات تقيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم الفقيرة وما يترتب عنها من زيادة مدى التفاوت في مستويات المعيشية بين هذه الأقاليم، وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول إلى وحدة اقتصادية وسياسية كاملة. ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد السوق الأوربية المشتركة التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما التي تم التوقيع عليها سنة **1957**، وفي المنطقة العربية تم الاتفاق على إنشاء سوق عربية مشتركة وهذا سنة **1964**.

5. الوحدة الاقتصادية (الاتحاد الاقتصادي)**: في هذه الدرجة التكاملية لا يقتصر الأمر على إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات و انتقال عناصر الإنتاج، و توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي. إنما يشمل الاتحاد الاقتصادي توحيد السياسات الاقتصادية و المالية للدول الأعضاء وذلك بغرض إقامة هيكل متكامل ، ولإزالة التباين في تلك السياسات بين الدول المتكاملة.
6. الاتحاد النقدي***: يختلف الكثير من الباحثين حول الاتحاد النقدي كأحد مراحل التكامل الاقتصادي، حيث يعتبره البعض إجراءا من إجراءات توحيد السياسات الاقتصادية و المالية التي تتم على مستوى المرحلة السابقة–الاتحاد الاقتصادي– و يتم ضمن هذه المرحلة تنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بين الدول الأعضاء حيث يتم:
   - تأسيس عملة موحدة بين الدول الأعضاء في الإتحاد.
   - تبني سياسة نقدية موحدة داخل الاتحاد.

** Economic union
*** Monetary Union

- تأسيس بنك مركزي يشرف على تنفيذ السياسة النقدية.

فقيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة ضمن هذه المرحلة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الدول بتوحيد سياساتها النقدية ، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر. و من الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الاتحاد النقدي الأوربي والذي قام بين(**11**) دولة أوربية.

7. الاتحاد الاقتصادي الكامل*: كما يسمى بالاندماج الاقتصادي ، و يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية و المالية و الاجتماعية ، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه حيث يعتبره منظرو التكامل اللبنة الأساسية الممهدة لإنشاء التكامل السياسي. كما يمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها ، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات تعمل كل دولة عضو على تقليص سلطاتها الذاتية في هذه المجالات لصالح السلطة الإقليمية المخولة بذلك.

* **Total Economic Integration**

ولتوضيح أنواع و من ثم مراحل التكامل الاقتصادي و توضيح المرحلية ضمن هذا الإطار يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم(03) : مراحل و أنواع التكامل الاقتصادي

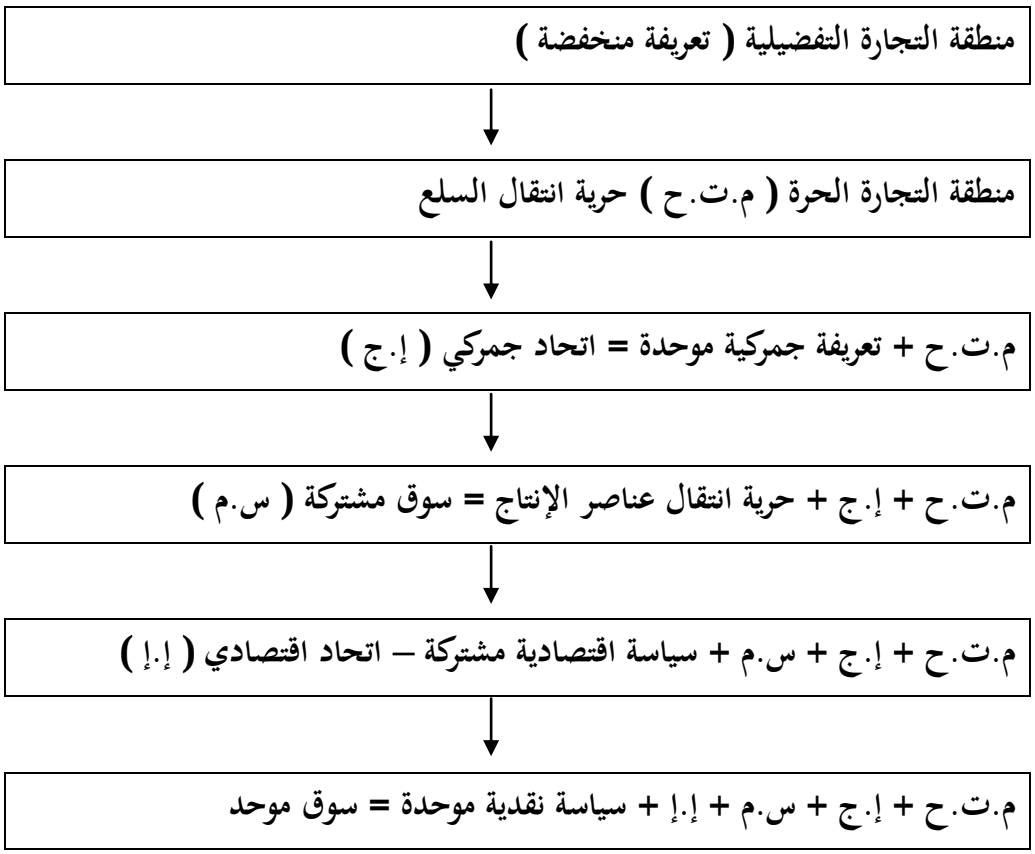

المصدر: عبد الوهاب رميدي،" التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية:– دراسة تجارب مختلفة".ص:16.

المحاضرة الثامنة:

تأثير العولمة على التكاملات الإقليمية (إجراءات منظمة التجارة العالمية).

ذكرنا سابقا أن ظهور التوجه الدولي نحو الإقليمية خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية قد تزامن و انطلاق الجهود الدولية لتأسيس نظام دولي موحد قصد ا ادي مخاطر و سلبيات الاختلافات بين السياسات بين الدول، هذه الجهود التي أفضت إلى تأسيس عديد من المؤسسات مثل البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية.

و يشير الكثير من المحللين للعلاقات الاقتصادية الدولية أن التوجه نحو الإقليمية بالنسبة للعديد من الدول– خصوصا النامية منها–سببه الأساسي هو محاولة هذه الدول تبني سياسات حمائية من آثار العولمة عن طريق حماية اقتصادياتها(في جميع المجالات الصناعية، الزراعية و الخدماتية) من خطر المنافسة الدولية. بالمقابل تعمل على الاستفادة من مزايا تحرير التجارة و التعاون الدولي لحل المشاكل المشتركة ضمن إطار إقليمي بين الدول المتجانسة.

و قد فرض الاتجاه نحو الإقليمية تحديات كبيرة أمام أداء المؤسسات الدولية لعل من أبرزها منظمة التجارة العالمية التي تسعى إلى التأسيس لنظام اقتصادي تجاري عالمي موحد، مما يشير إلى وجود تعارض إن لم نقل صدام بين نظامين أساسيين: النظام الإقليمي و النظام المتعدد الأطراف. و في محاولة لتفسير مستقبل العلاقة بين النظامين ظهر رأيان أساسيان[41]:

- ✓ **رأي يرى بان التكتلات الإقليمية ستؤدي في النهاية إلى تفتيت النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف من خلال تبادل المزايا ضمن إطار التكتل من جهة، و فرض سياسات حمائية تجاه الأطراف خارج إطاره من جهة ثانية.**
- ✓ **أما الرأي الثاني فيرى أن مثل هذه التكتلات ستساعد على تعزيز النظام التجاري الدولي المساهمة في تحريره من خلال تطبيق مبدأ الدول الأولى بالرعاية* بين هذه التكتلات و تعميم الامتيازات الممنوحة بين أعضاء التكتل على سائر أعضاء منظمة التجارة.**

41أسامة مجذوب،مرجع سابق.ص:188.

* مبدأ من مبادئ منظمة التجارة الدولية يشترط على الدول الأعضاء بالمنظمة أن لا تميز في معاملاتها التجارية بين دولة وأخرى.

و في إطار محاولة المنظمة التعامل مع التحديات التي فرضتها التكاملات الإقليمية حددت ضمن اتفاقياتها التأسيسية مجموعة من الإجراءات أهمها:

- **حددت اتفاقية الجات GAAT لسنة 1947 أحكاما تلزم الأطراف المتعاقدة في إطارها بالإخطار(الإبلاغ) عن كافة الاتفاقيات التجارية التي تنظم إليها و قد حددت بموجب المادة 24 منها الشروط التي بموجبها يمكن للأطراف المتعاقدة الانضمام إلى التكاملات الإقليمية حيث تحظر أحكام المادة أن تصبح الرسوم و اللوائح التجارية أكثر تقييدا لغير الأعضاء عما كانت عليه قبل الدخول في الترتيب الإقليمي.**
- **و استكمالا لما تضمنته المادة 24 من اتفاقيةِ الجات نصت الوثيقة الختامية لجولة الاوروغواي على ألا تستمر الترتيبات الانتقاليةِ للتكاملات الإقليميةِ لأكثر من عشر سنوات، و على الدولة العضو أن تقدم شرحا كاملا للمجلس في حالة تجاوز المدة المحددة قبل التطبيق الكامل للترتيبات التفضيلية الإقليمية، إضافة إلى البدا في تعميمها على كامل أعضاء المنظمة من غير أعضاء التكتل عملا بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.[42]**
- **حددت المنظمة ضمن قرارها الصادر في جولة "طوكيو" للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشأن التجارة و التنمية للدول النامية تسهيلات أمام هذه الدول لإبرام اتفاقيات تجارية فيما بينها شرط ألا تتعارض مع مبادئ المنظمة و ألا تفرض قيودا على تجارتها مع باقي الدول الأعضاء في المنظمة و الغير أعضاء في التكتل الجديد.[43]**
- **اصدر مجلس إدارة المنظمة في 06 فيفري 1996 قرار بإنشاء لجنة اتفاقية التجارة الإقليمية ضمن هيكل المنظمة، ومن بين المهام الأساسية التي أنيطت بهذه اللجنة تطوير نظام للإجراءات للمساعدة في دراسة الاتفاقيات الخاصة بالترتيبات الإقليمية، وحصر وقياس الآثار المترتبة لكل هذه الترتيبات على عملية تحرير التجارة العالمية، ودراسة العلاقة بين هذا المسار ومسار تحرير التجارة متعددة الأطراف [44].**

42 نفس المرجع،ص:181.

43 نفس المرجع،ص:180.

44 عبد الوهاب رميدي،مرجع سابق.ص:121.

السداسي الثاني

سيتم التركيز ضمن هذا السداسي على دراسة أهم التجارب التكامل الإقليمية في العالم، مع التركيز على بعض التجارب الناجحة و أخرى فاشلة قصد رصد أهم أسباب النجاح و الفشل ضمن هذه التجارب مع الاستفادة في هذا الإطار مما قدمته نظريات التكامل كأطر للتحليل. بذلك سيتم دراسة كل من:

I- على مستوى التجارب الغربية و الناجحة:

1. تجربة الاتحاد الأوربي.
2. منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(النافتا).

← دراسة أهم عوامل النجاح.

II-على مستوى التجارب العربية و الإفريقية:

3. اتحاد المغرب العربي.
4. مجلس التعاون الخليجي.
5. السوق العربية المشتركة.
6. منظمة الوحدة الإفريقية.

← دراسة لأهم عوامل الفشل.

المحاضرة الأولى: تجربة الاتحاد الأوربي

1. التعريف بالاتحاد الأوربي:

الاتحاد الأوربي من بين أهم التكتلات الاقتصادية التي تأسست في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، يضم في عضويته مجمل الدول الأوربية و عددها حاليا 27 دولة، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة **ماستريخت** 1992 ، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي.يعد هذا الاتحاد من انجح تجارب التكامل الإقليمي، هذا إن لم نقل اكبر كتلة و قوة اقتصادية إقليمية في عالم اليوم حيث يعد الشريك الأكبر في حركة التجارة الدولية تصديراً واستيراداً، وهو من أكبر المستثمرين سواء في مجال الاستثمار المباشر أو غير المباشر، وهو ثالث قوة تكنولوجية في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان. كما أن اليورو يُعد ثاني أهم عملة دولية بعد الدولار.

كانت انطلاقة التجربة التكاملية الأوربية بخطوات جد متواضعة من خلال التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب في باريس 1951 و التي ضمت في عضويتها **ست** دول هي **فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، بلجيكا، هولندا و لوكسمبورغ**، في إطار ما سمي بالجماعة الاقتصادية للفحم والصلب ، لتؤسس نفس الدول سنة 1957 السوق الأوربية المشتركة، انضم إلى هذا البناء الجديد في سنة 1972 ثلاث دول أوروبية جديدة هي **بريطانيا وأيرلندا والدا نمار ك**، تلتها **اليونان** في سنة 1981، ثم **أسبانيا والبرتغال** في يناير سنة 1986، وأخيرا جاء دور **السويد والنمسا وفنلندا** لينضموا في سنة 1993 بعدما تحولت تسمية التجربة الأوربية من جماعة إلى اتحاد، ، وقد مثلت سنة 2004* منعطفا جديدا في تاريخ الاتحاد الأوروبي حين ارتفع عدد الدول الأعضاء إلى خمس وعشرين دولة بانضمام كل من **أستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا والمجر ومالطة وقبرص**[46] . وفي سنة **2007** انضمت كل من **رومانيا وبلغاريا** ليصبح عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي 27 دولة.

---

*حيث تم قبول عضويتها بعد مفاوضات طويلة مرهونة بشروط أساسية متمثلة في:
- وجود مؤسسات مدنية مستقرة قادرة على ضمان الديمقراطية وسيادة حكم القانون واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.
- القدرة على تحمل التزامات العضوية بما يتضمن أهداف الاتحاد النقدية والاقتصادية والسياسية.
- وجود اقتصاد سوق فعال وقادر على تحمل عبء المنافسة مع قوى السوق ضمن إطار الاتحاد.

[46] عمرو الشوبكي، "**أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة**" متحصل عليه من موقع:

http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/SB2K25.HTM

خريطة

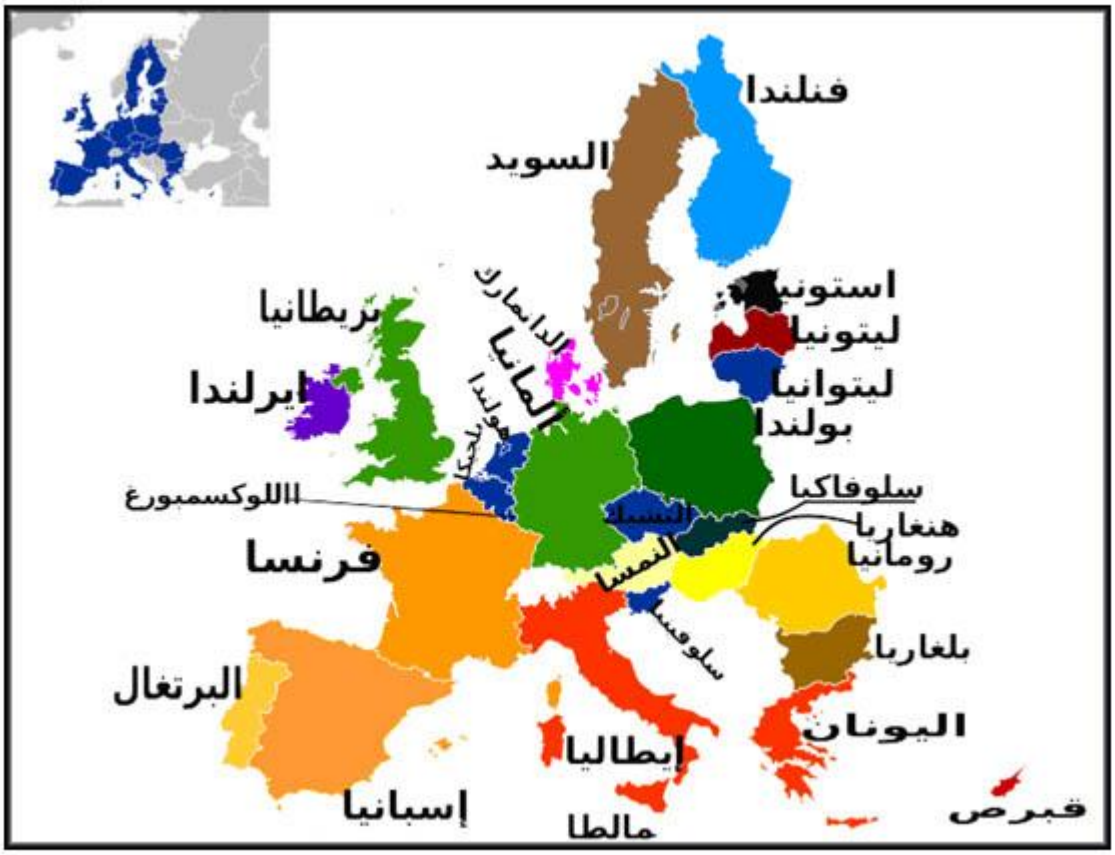

دول الاتحاد الأوروبي

2. نشأة و تطور الاتحاد الأوربي:

أ_مراحل التطور: مثلت نهاية الحرب العالمية الثانية، وما ألحقته من خسائر خصوصا على الاقتصاديات الأوربية،السبب الأساسي لتيقن هذه الدول بضرورة التعاون و التحالف من اجل إعادة النهوض من جديد و إعادة مجد أوربا التي تعد أقدم قارة (القارة العجوز)في الساحة الدولية و إعادة الوزن السياسي للدول الأوربية خصوصا فيما يتعلق بدول كفرنسا، ألمانيا، ايطاليا... ونتيجة لذلك تم تأسيس **منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي** في 1947 لتتولى إدارة الإعانات الأمريكية في إطار مشروع **مارشال لإعادة بناء أوربا** .و قد حققت هذه المنظمة أهدافها التي أنشأت من اجلها حيث مرت الاقتصاديات الأوربية بمرحلة انتعاش وكانت مستويات الناتج المحلي في ازدياد عن مستواها المنخفض بعد الحرب مباشرة، وكذلك كان حجم التجارة بين الدول الأوربية في تزايد مستمر، وللحفاظ على هذا المستوى من النمو قرر

العديد من القادة الأوربيين بضرورة التكامل الاقتصادي من اجل حل المشاكل المشتركة الأمر الذي أدى إلى تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب [47]

- **الجماعة_الأوروبية_للفحم_والصلب**: مثلت هذه الجماعة أولى الخطوات التي اتخذتها الدول الأوربية نحو تحقيق التكامل و الوحدة الأوربية _التي مثلت الهدف النهائي_ حيث وقعت كل من بلجيكا، فرنسا، ألمانيا،إيطاليا، هولندا، ولوكسمبورغ في افريل1951 على معاهدة لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة في هاتين السلعتين الإستراتيجيتين، وقد كان الهدف هو تحرير حركة رؤوس الأموال والعمالة التي تعمل في مجال الفحم والصلب وتسهيل الاستثمار في هذا المجال، حيث ارتأت هذه الدول أن التعاون في هذا المجال من شأنه أن يذيب الخلافات ويخفف من حدة الصراعات الرامية إلى السيطرة على منابع وقواعد صناعة الفحم والحديد [48].

و قد انبثق على إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، معاهدتين جديدتين في روما في مارس 1957 الأولى تتمثل في إنشاء **الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية**، والثانية تتمثل في إنشاء **الجماعة الاقتصادية الأوروبية**، وهي اتحاد جمركي بين الدول الموقعة يقضي بفرض رسوم جمركية موحدة، وإتباع سياسة زراعية موحدة، وقد وقعت معاهدة روما لدعم التطور المنسجم للنشاط الاقتصادي داخل الجماعة، والتوسع المستمر، وتحقيق المزيد من الاستقرار والتحسن في مستويات المعيشة، وتوطيد العلاقات بين الدول الأعضاء.[49]

- **السوق_الأوروبية_المشتركة**: في إطار النجاحات التي حققتها الجماعة الاقتصادية الأوربية للفحم و الصلب قررت الدول الأوربية ضرورة توسيع إطار التكامل و التعاو ن فيما بينها و إنشاء السوق الأوروبية المشتركة **في مارس** 1957وقد اتفق على اكتمال مقوماتها في فترة تتراوح بين 12 و 15 عاما وتلخصت أهدافها في[50]:
  - ✓ إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء،وكذلك القيود الكمية على الواردات والصادرات من السلع، وكل العوائق التي تحول دون انتقال الأشخاص و السلع ورأس المال.
  - ✓ إقامة تعريفة جمركية مشتركة اتجاه الدول غير الأعضاء .

---

[47] عبد الوهاب رميدي،" التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية:- دراسة تجارب مختلفة –"**مذكرة دكتوراه**.(جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2006-2007) ، ص:40.

[48] نفس المرجع، ص:41.

[49] آسيا الوافي،" **التكتلات الاقتصادية الاقليمية و حرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة**" مذكرة ماجستير،(جامعة باتنة،قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، 2006-2007) ص:56.

[50] نفس المرجع، نفس الصفحة.

- ✓ تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة، وتنسيق السياسات الاقتصادية بما في ذلك السياسة المالية والنقدية، ومعالجة الاختلال في موازين المدفوعات.
- ✓ تدعيم الاستثمار في دول السوق خاصة في المناطق المتخلفة نسبيا .
- ✓ إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي، من أجل تحسين إمكانيات اليد العاملة، وتحسين المستوى المعيشي.
- ✓ إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.

تطورت عضوية السوق الأوربية من حدود 6 دول و ذلك بقبول أعضاء جدد داخل السوق على النحو التالي[51]:

- طلبت كل من بريطانيا والدانمرك وأيرلندا سنة 1961 ثم النرويج سنة 1962 و قد تم الانضمام بموجب اتفاقية بروكسل في 22 جانفي 1973 ، حيث وقعت كل من بريطانيا وأيرلندا والنرويج والدانمرك معاهدة الانضمام إلى الجماعة، ولكن النرويج لم تمضي قدما في الانضمام إلى الجماعة، مما انعكس إيجابا على موقع السوق دوليا حيث أصبحت تستحوذ على 40 % من التجارة العالمية، كما زاد عدد السكا ن في السوق من 186 مليون نسمة سنة 1957 إلى 253 مليون نسمة سنة1972.

- و قد شهدت السوق الأوربية المرحلة الثانية للتوسع في عقد الثمانينات عندما انضمت اليونان في سنة 1981 وفي سنة 1986 توسعت عضوية الجماعة بانضمام كل من إسبانيا والبرتغال لتصبح 12 دولة.

لـ **مرحلة الاتحاد_الأوروبي**: مع مطلع التسعينات و في إطار جهود الدول الأوربية لتوسيع العملية التكاملية فيما بينها وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوربية في **ماستريخت** في مارس 1992على معاهدة جديدة للوحدة، حيث أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما و يأتي في مقدمتها تحويل تسمية الجماعة الأوربية إلى الاتحاد الأوربي ، كما استهدفت معاهدة **ماستريخت** ما يلي[52]:

- ✓ التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء.

[51] عبد الوهاب رميدي،مرجع سابق،ص:44.

[52] نفس المرجع، ص:45.

- ✓ إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوربي قبل موعد 01 جانفي 1999 يتحكم في إصدار العملة الموحدة.
- ✓ سياسة خارجية مشتركة والتحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوربا الغربية .
- ✓ كما نصت معاهدة ماستريخت على إقرار المواطنة الأوربية بحيث أن أي مواطن يحمل جنسية أحد بلدان الإتحاد يعتبر مواطنا داخل جميع بلدان الاتحاد الأوربي مما يمنحه مجموعة من الحقوق (حق التنقل الحر والإقامة بالبلدان الأعضاء وحق الترشح و التصويت في البلد الذي يقيم فيه إضافة إلى تمتعه (المواطن الأوربي) بحق الحماية الدبلوماسية والقنصلية.)

و عموما يمكننا القول أن أهم التحولات التي شهدها التكامل الأوربي وفق اتفاقية ماستريخت – و ذلك من اجل التعامل مع متطلبات فترة ما بعد الحرب الباردة – قد مست ثلاث مستويات أساسية:

- ❖ **مستوى السياسات الاقتصادية و النقدية:** حيث شددت الاتفاقية على ضرورة توسيع و تعميق التكامل الأوربي من خلال التشديد على ضرورة التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء، و الأهم من ذلك فقد مثلت الاتفاقية الانطلاقة الحقيقية لإستراتيجية توحيد العملة الأوربية و التي تمت فعلا في جانفي 1999.*

- ❖ **مستوى السياسة الخارجية و الأمنية:** حيث دشنت الاتفاقية مرحلة توحيد أوربا في الساحة الدولية و ذلك حيث حدد الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت أغراض السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في[53] :

- ✓ حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد .
- ✓ صيانة استقلال الاتحاد، وقد أضافت معاهدة أمستردام 1997 ضرورة الدفاع عن استقلال الاتحاد الأوروبي، وعن حدوده الخارجية بوجه أي اعتداء .
- ✓ المحافظة على الأمن والسلم الدوليين و ذلك من خلال التنسيق مع حلف الناتو .

---

* الحديث عن توحيد العملة بدا منذ سنة 1979 حيث تم استحداث وحدة النقد الأوربية "الإيكو ، ثم في اجتماع القمة الذي عقد في مدريد في ديسمبر 1995، تمت الموافقة على الاقتراح الألماني بتعديل اسم العملة الأوربية من الإيكو (ECU) إلى اليورو (EURO) وأن يحل اليورو محل الإيكو مع بداية 1999، وأن تنتقل جميع الحقوق والالتزامات المقومة بالإيكو إلى اليورو على أساس 1 إيكو = 1 يورو.

[53] حسين طلال مقلد، "**محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة**"مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد – 25 العدد الأول،.2009 . ص: 623

- ✓ تعزيز التعاون الدولي مع أفضلية للجوار الأوروبي.
- ✓ دعم الديمقراطية واستقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان.

اتفاقية لشبونة (the Lisbon Treaty): تعد معاهدة لشبونة تعديلا آخر لقوانين الاتحاد حيث عمدت إلى تغيير عملية صناعة القرار في الاتحاد حيث طرحت من اجل مناقشتها و المصادقة عليها من قبل البرلمانات الأوربية سنة 2007 لتدخل حيز التنفيذ مع مطلع سنة 2009 و من أهم التغييرات المستحدثة[54]:

- اختيار رئيس المجلس الأوروبي في وظيفة رئيس لمجلس الاتحاد لمدة عامين ونصف.

- تأسيس مجلس الشؤون الخارجية الجديد، وفصله عن مجلس الشؤون العامة

- التمثيل الخارجي للإتحاد الأوروبي: يقوم الممثل الأعلى لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية بإدارة مجلس وزراء الخارجية ويتولى منصب نائب رئيس المفوضية الأوروبية.

- اتخاذ نظام الأغلبية ضمن عملية اتخاذ القرار ومواصلة خفض المجالات التي يشترط فيها الإجماع من اجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات بصورة ملموسة.

- التوسع في التعاون الذي يشمل الدول في مجالات الشرطة والقضاء.

- تحسين الشرعية الديمقراطية للاتحاد الأوروبي وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين بشكل كبير.

- توسيع اختصاصات البرلمان الأوروبي، حيث يصبح إلى جانب المجلس مشرعاً على قدم المساواة، كما سيقوم مستقبلاً باختيار رئيس المفوضية الأوروبية.

- تعزيز حقوق المشاركة في التأثير والرقابة للبرلمانات الوطنية.

- تصبح رغبات المواطنين الأوروبيين قابلة للتحقق، حيث يستطيع المواطنون من مختلف الدول الأعضاء مطالبة المفوضية الأوروبية باقتراح قانون ما، وذلك بجمع مليون توقيع على الأقل.

[54] المفوضية الأوروبية "المفوضية الأوروبية ترحب بدخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ" متحصل عليه من موقع:
http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/documents/news/091201_lisbon_treaty_ar.pdf

3.مؤسسات صنع القرار في الاتحاد الأوربي[55]: تتضمن عملية اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي ثلاث مؤسسات:

المفوضية الأوروبية: التي تدعم مصالح الاتحاد ككل،حيث أن المفوضية هي التي تقترح القوانين الجديدة *.

البرلمان الأوروبي والذي يمثل مواطني الاتحاد الأوروبي حيث يتم انتخاب أعضاؤه بصورة مباشرة من خلالهم و مهمته اشرافية رقابية على سير الاتحاد.

مجلس الاتحاد الأوروبي ,ويمثل الدول الأعضاء من خلال اجتماعات مختلف الوزراء في هذه الدول كل حسب تخصصه، و يمثل هذا المجلس أعلى سلطة في الاتحاد حيث تتحدد مهمته في إقرار قوانين الاتحاد بعد وضعها من طرف المفوضية.

يقدم هذا "المثلث المؤسسي" السياسات والقوانين التي يتم تطبيقها في كافة أنحاء الاتحاد الأوروبي. ومن حيث المبدأ يمثل ، بيد أنه البرلمان والمجلس اللذين يصادقان عليها. ثم تقوم المفوضية والدول الأعضاء بتنفيذها، وتضمن المفوضية أن القوانين يتم الموافقة عليها بالصورة الملائمة.

تحظى مؤسسات أخرى بدور حيوي في التأثير: تدعم **محكمة العدل الأوربية** تمثل السلطة القضائية في الاتحاد حيث تسهر على تطبيق القانون و حل مختلف الخلافات بين مختلف الأطراف في الاتحاد (دول، مؤسسات، شركات، أفراد) و قراراتها ملزمة لجميع الأطراف،، وتراجع **محكمة المراقبين** تمويل أنشطة الاتحاد.

[55] محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوربي و العلاقات العربية الأوربية** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001،ص ص:41-48.

* نظرا للاهمية الكبيرة التي تحتلها المفوضية فان أعضاءها يختارون بعناية من طرف الدول الأعضاء حيث أن ولاءهم الكامل يجب ان يكون للاتحاد ككل، و هو ما يلاحظ من خلال القسم الذي يؤديه كل مفوض ما نصه:**"أن أتولى القيام بواجباتي باستقلالية تامة وفقا للمصالح العامة للجماعة،و في قيامي بواجباتي لن أقوم بطلب أو الحصول على تعليمات من أي حكومة أو جهة"**

المحاضرة الثانية : منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(النافتا).

North American Free Trade Agreement:

1. **التعريف بالتكتل** : تكتل إقليمي بين دول أمريكا الشمالية و المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية،كندا و المكسيك. و يتمحور أهدافه أساسا في تشكيل منطقة تجارة حرة بين الدول المتكاملة، أبرم اتفاق إنشاء هذا التكتل في البداية كل من :الولايات المتحدة الأمريكية وكندا سنة 1989 ، ثم اتسع نطاقه بعد انضمام المكسيك في أوت 1992، ودخل حيز التنفيذ في جانفي1994 . يتميز هذا التكتل عن غيره من التكتلات بخاصيتين أساسيتين هما :

- ✓ اقتصاره على تجربة منطقة التجارة الحرة و التي تعنى بالأمور التجارية بين الدول الأطراف دون ان تتعداها لباقي المجالات الاقتصادية الأخرى و المالية ، عكس التجربة الأوربية .
- ✓ قيام التكتل بين دول متباينة اقتصاديا حيث تعد كل من المكسيك و كندا من ضمن الدول الأقل نموا مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية مما يجعلها الدولة القائدة لهذا التكتل.

2. **إجراءات التحرير الاقتصادي بين دول النافتا:** بما أن اتفاقية النافتا انحسرت أساسا في منطقة التجارة الحرة فان الدول الموقعة اتخذت مجموعة من التدابير لتنشيط التجارة الإقليمية بينهما وفق الإجراءات التالية56:

- تخفيض الرسوم الجمركية على مدى 15 عاما تدريجيا حتى إلغائها تماما بين الدول الثلاث.
- تحسين سياسات الاستثمار في السلع والخدمات.
- تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل.
- تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في القطاعات المختلفة، باستثناء قطاع البترول في المكسيك والصناعة الثقافية في كندا، والخطوط الجوية والاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة الأمريكية.
- العمل على وجوب احترام اتفاقيات الملكية.
- يمكن لأية دولة الانسحاب من الاتفاق شريطة أن تعلن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المعلن لذلك بستة أشهر.
- العودة إلى قيد من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعة المحلية لدول معينة لبعض الصعوبات نتيجة فتح

[56] عبد الوهاب الرميدي،مرجع سابق،ص:61.

السوق.

– اللجوء إلى التحكيم المستقل لحل الخلافات التي تنجم عن التطبيق في فترة من 30 إلى 45 يوم.

– استفادة الهجرة أو حرية الحركة للأفراد باستثناء بعض النوعيات من العمال.

و الملاحظ من خلال المجالات التي شهدتها عملية التحرير أنها لم تقتصر فقط على حركة السلع و الخدمات بل تعدتها لتشمل مجال حركة رؤوس الأموال و الاستثمارات و حركة العمالة، الأمر الذي يوحي بان هذه التجربة قد انتقلت لمرحلة السوق المشتركة. لكن إمعان النظر في الشروط و القيود المفروضة على حركة بعض الاستثمارات مثل قطاع الزراعة، في حين يشجع الاستثمار في قطاع البتر وكيماويات. كما تفرض قيود كبيرة على حركة العمالة خصوصا من الجنوب نحو الشمال ، فيمنح أصحاب رؤوس الأموال و المستثمرين رخص للدخول المؤقت لمتابعة أعمالهم، كما تفرض قيود على حركة العمال القادمين من المكسيك حيث تقدم تسهيلات لبعض المهنيين على ألا يتجاوز عددهم نسبة محددة سنويا.57

3. **أهداف تأسيس النافتا:** تهدف منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها58:

– تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء وإحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة مثل قيام الولايات المتحدة باستيراد عصير البرتقال المركز من المكسيك بدلا من أمريكا اللاتينية، وخاصة البرازيل.

– زيادة معدل نمو الناتج المحلي والدخول للدول الأعضاء حيث تشير الدراسات أنه من المنتظر زيادة حقيقية في دخل في كندا 0,87 % في الولايات المتحدة و0,3 % من ناتجها المحلي الإجمالي، ونحو 05 %المكسيك بنحو

– إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي، وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء.

– قيام كل من الولايات المتحدة وكندا بزيادة الاستثمارات في المكسيك وهذا ما يؤدي إلى زيادة العمالة في هذه الأخيرة، وفي نفس الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت مغلقة أمام السلع الأمريكية.

– محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار

[57] محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004. ص :354.

[58] عبد الوهاب الرميدي،مرجع سابق.ص:63.

الفساد الاقتصادي ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوربا وآسيا وبالتحديد في اليابان.

– زيادة قوة التفاوض لدول التكتل وزيادة قدرة التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة خاصة الاتحاد الأوربي، مع تحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات من دول تلك التكتلات وزيادة القدرة التنافسية على الدخول إلى منطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة التي تشهد أعلى معدلات نمو في العالم.

– علاج مشكلات البطالة في الدول الأطراف بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين. أما بالنسبة لأهداف كل دولة على حدى فيمكن حصرها في:

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية: تسعى الولايات المتحدة من خلال اتفاقية النافتا إقامة تكتل اقتصادي مواز للتكتل الأوربي على المستوى الدولي، أما على المستوى الداخلي فتهدف إلى فتح القطاع النفطي المكسيكي أمام الشركات الأمريكية خصوصا في ظل ندرة النفط الأمريكي هذا إضافة إلى الاستفادة من مزايا تحرير الأسواق من خلال فتح الاسواق امام المنتجات الامريكية كالسيارات مثلا، و فتح المجال امام الاستثمارات الامريكية بالخارج . الاستفادة من اليد العاملة المكسيكية النشيطة و الرخيصة.

بالنسبة لكندا: الاستفادة من الأسواق الجديدة أمام المنتجات الكندية و الاستثمارات من جهة، و اليد العاملة المكسيكية من جهة ثانية.

بالنسبة للمكسيك: تساعد تجربة النافتا المكسيك على تجاوز الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها و النهوض باقتصادها و ذلك من خلال: تدفق الاستثمارات الأمريكية و التكنولوجيا المتطورة خاصة للمكسيك، حل مشكلة الهجرة غير الشرعية للعمالة نحو و م ا نتيجة للنمو الاقتصادي المحقق...

4. **التنظيم المؤسسي للنافتا:** يتميز التنظيم المؤسسي للنافتا بالبساطة حيث أن الهدف الأساسي لهذه المؤسسات هو الإشراف و التنسيق بين الدول الأعضاء، و تتمثل هذه المؤسسات في المفوضية التجارية التي تعد الجهاز الرئيسي و تضم مندوبين بدرجة وزراء يعقدون اجتماعات سنوية لبحث القضايا المطروحة في المجال التجاري و تتخذ قراراتها بالإجماع.

و تسهر الأمانة العامة على الأعمال الإدارية للتجمع، هذا و تتوافر النافتا على نظام لفض المنازعات عن طريق لجان محايدة.

5. الانجازات المحققة:

التجارة	87-86	89-88	91-90	93-92	95-94	96	97	98	99	2000	2001
الصادرات	42,5	40,7	41,8	44,7	47,1	47,6	49,1	51,7	54,6	55,7	55,5
الواردات	30,9	32,6	34,4	35,9	37,5	39,2	39,8	40,2	40,3	39,8	39,5

الجدول رقم (01):النسبة المئوية لتطور التجارة البينية لتجمع النافتا1986-2001

المصدر: محمد محمود الامام ، مرجع سابق، ص:351.

و نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع درجة الاعتماد المتبادل بين دول المجموعة حيث نمو نسب الواردات بمعدلات متزايدة خاصة في فترة التسعينات استقرت في الأربعينات حتى مطلع 1997 لتتجاوز الخمسينات بعد ذلك ، أما بالنسبة للصادرات فازدادت أيضا بمعدلات أسرع من الواردات، فارتفعت من 41,8% للفترة " 90-91 " لتصل إلى 55,5% سنة 2001 ويعود هذا إلى ثقل وزن تجارة الولايات المتحدة التي فاق نمو صادراتها نمو وارداتها بحجم 40% ، أما بالنسبة لكندا والمكسيك كان النمو أقل بالرغم من أن المكسيك شهدت نمو حجم صادراتها إلا أن وارداتها نمت بسرعة أكبر وخلال أربع سنوات الأولى تضاعفت التجارة بين الولايات المتحدة والمكسيك إلى 170 بليون دولار، وارتفع نصيبها إلى80% من تجارة المكسيك بينما أصبحت المكسيك أكبر سوق للصادرات الأمريكية59.

[59] محمد محمود الامام ، مرجع سابق، ص:351

المحاضرة الرابعة: تجربة اتحاد المغرب العربي:

1. **التعريف بالتكتل:** تعد تجربة التكامل بين الدول المغاربية والتي تشتمل كل من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب و موريتانيا، من بين أهم تجارب التكامل العربية التي تتمتع بمزايا التجانس على جميع الأصعدة بين الدول المتكاملة الأمر الذي لم يتوافر للعديد من التجارب الأخرى، لكنها بالمقابل شهدت تعثرات كبيرة في مسار التوحيد بين الدول الأعضاء، فبعد تأسيس اتحاد المغرب العربي في فيفري 1989، تسببت الحساسيات السياسية و غياب الإرادة السياسية في تجميد الاتحاد سنة 1994. حيث لم يكن لهذه التجربة الأداء الكبير ما عدا بعض الأنشطة الثقافية.

2. **تأسيس اتحاد المغرب العربي:**

تمتد جهود الدول المغاربية للتكامل فيما بينها إلى الحقبة الاستعمارية في إطار جهود حركات التحرر في كل من تونس والجزائر والمغرب التي دأبت على التأكيد على البعد المغاربي لما بعد الاستقلال. و التي تجسدت بعد الاستقلال بانعقاد مؤتمر طنجة في 26 افريل 1958 بالمغرب حيث ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية وحزب الدستور التونسي. و في سنة 1964 تم إنشاء المجلس الاستشاري المغاربي الدائم بين الجزائر والمغرب وتونس، والذي يعتبر أول مشروع ملموس للتعاون الإقليمي مغاربياً و قد تمثلت أهم أهدافه: تنسيق السياسات الاقتصادية والجمركية، وضمان حرية تنقل البضائع الصناعية، وتنسيق السياسات في مواجهة الشركاء التجاريين لاسيما السوق الأوروبية المشتركة. و التحقت ليبيا بهذا المجلس ثم تلتها موريتانيا، ليصبح أول بنية إقليمية جمعت دول المغرب العربي الخمس.60 و رغم الأهداف و الشعارات المرفوعة إلا أن المجلس قد شهد فترة ركود إلى غاية 1983 حيث تم إبرام معاهدة الإخاء و الوفاق بين الجزائر و تونس مع إمكانية انضمام دول أخرى، و الذي تم بانضمام موريتانيا و ليبيا و المغرب فيما بعد.*

أما الانطلاقة الحقيقة للاتحاد المغاربي فقد تمت سنة 1988 بعد القمة التي عقدت بالجزائر بزرالدة و التي أسفرت عن اتفاق بين الملك و رؤساء الدول الخمس المغرب،الجزائر ،ليبيا ، تونس،و موريتانيا على تأسيس الاتحاد و التوقيع على

---

[60] عبد النور بن عنتر،" **الاتحاد المغاربي.. بين الافتراض والواقع"** متحصل عليه من موقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EE898964-E095-424A-BAF1-3B0B0B80808F.htm

* و تجدر الإشارة هنا انه ورغم تأكيد كل من الجزائر و تونس أن هذه المعاهدة ركيزة لبناء المغرب العربي الكبير فإن المغرب وليبيا اعتبراها حلفا ضدهما ومحاولة جزائرية لعزلهما إقليميا. وكرد فعل قررت طرابلس والرباط تشكيل حلف بينهما لمواجهة المعاهدة الجزائرية التونسية، فوقّع الطرفان يوم 13 اوت 1984 اتفاقا في وجدة (على الحدود مع الجزائر) أسستا بموجبه "اتحاد الدول العربي الأفريقي.."

المعاهدة المنشأة في مراكش سنة 1989 و التي تضمنت الأهداف الحقيقة للاتحاد، إضافة للجان و الأجهزة. **أهداف الاتحاد المغاربي:**

وقد حددت أهداف الاتحاد المغاربي حسب المادة الثانية معاهدة التأسيس:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها.

يصعب تحديد ملامح الاتحاد المغاربي من خلال الأهداف المحددة، فمن جهة تم تحديد أن هدف الدول المتكاملة تحقيق سياسة مشتركة في مختلف الميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية... *الأمر الذي يوحي بتكامل عميق في مختلف المجالات و الذي قد يؤدي في الأخير إلى تحقيق الاندماج فيما بينها. و من جهة ثانية تم تحديد هدف إزالة العوائق تدريجيا على حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و حتى الأشخاص بين الدول المغاربية مما يعني التأسيس لسوق مشتركة مغاربيا.

3. **التنظيم المؤسساتي للتكامل المغاربي:** تعمل على تسيير شؤون الاتحاد مجموعة من المؤسسات و تتمثل في:

أ.مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.و رئاسة المجلس تكون بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء و لمدة سنة واحدة. وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

---

* تهدف السياسة المشتركة المشار إليها –حسب المعاهدة–إلى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

– في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماع للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

– في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

ب.مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

ج.لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

د.أمانة عامة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها، كما يعين أمينا عاما لها.

هـ.مجلس شورى يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة وضيفته ابداء الرأي فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

و.هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة. و مهمتها النظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد.

4. **معوقات التكامل المغاربي:** الواضح من خلال تتبع المسيرة القصيرة لاتحاد المغرب العربي أن هذه التجربة لم تتجاوز حدودها القانونية و المؤسساتية، فمنذ التوقيع على المعاهدة و إقامة المؤسسات الخاصة بالاتحاد، بقيت معظم انجازات و أعمال حبر على ورق و لم يكتب لمعظمها أن تدخل حيز التنفيذ، الأمر الذي يستدعي البحث حول أهم العوائق التي أدت إلى وقف مسيرة التكامل المغاربي رغم توافر اللبنة الأساسية لتفعيله و نجاحه. و عموما يمكن تحديد أهم عوائق التكامل المغربي في :

أ. **المعوقات السياسية:** يمكن تحديدها في مجموعة من النقاط:

غياب الإرادة السياسية، حيث أن قيام أي تجربة تكاملية يتطلب تنازل الدول المتكاملة عن بعض صلاحياتها لصالح مؤسسات التكامل في المجال المحدد، و ذلك قصد إعطاءها مجالا من الحرية في القيام بمهامها، إلا أن تجربة التكامل بين الدول المغاربية و العربية على العموم لا تزال تثبت التمسك التام للقيادات و النخب الرسمية بجميع صلاحياتها خاصة في ضل جو المنافسة و الاحتقان السياسي بين النخب خصوصا في مسالة الدولة القائدة للتكامل.

أزمة العلاقة بين الجزائر و المغرب ، حيث اثر توتر العلاقات بين البلدين على مسيرة الاتحاد، فبد الاستقلال . دخلت المغرب والجزائر فيما سمي ب "حرب الرمال" (أكتوبر 1963) بسبب مطالبة المغرب بمنطقة تندوف الجزائرية، هذا إضافة لقضية الصحراء الغربية و بالتحديد الدعم الجزائري للصحراويين و الذي لم تتقبله الدولة المغربية[61].

[61] عبد النور بن عنتر،مرجع سابق.

قضية لوكربي، التي على إثرها تم فرض الحضر الجوي و العسكري و الدبلوماسي على ليبيا بقرار من مجلس الأمن و الذي لم تعارضه الدول المغاربية مما تسبب في توتر العلاقات الليبي ة مع باقي الدول المغربية وفقدان اهتمام ليبيا بمسألة الوحدة المغاربية.

الأزمة الأمنية الجزائرية، التي سادت في الجزائر طوال التسعينات، حيث مثلت محور اهتمام الحكومة الجزائرية في تلك الفترة حيث دخلت في مرحلة الانغلاق على النفس و الاهتمام أكثر بالشؤون الداخلية.

ب. **المعوقات الاقتصادية:** فاقتصاديات الدول المغاربية تتميز بافتقارها للتنوع من حيث الإنتاج، فاقتصاداتها تعتمد أساساً على المواد الأولية بنسبة تفوق 90% من الصادرات: المحروقات بالنسبة للجزائر وليبيا والمعادن (الفوسفات أساساً) والنسيج (فيما يخص المنتجات الصناعية) بالنسبة للمغرب. كما تتميز بأنها اقتصاديات تبادلية بمعنى أنها قائمة على التجارة مع العالم الخارجي بنسبة كبيرة جداً (التجارة تمثل 87% من الناتج الداخلي لموريتانيا) و ليست منتجة وهذا ما يجعلها تحت رحمة الضغوط الخارجية. و من جهة أخرى تفتقر اقتصاديات الدول المغاربية إلى التنوع في الإنتاج مما يجعها تعتمد على الواردات لتلبية حاجاتها الداخلية من المواد مصنعة الامر الذي يفرض صعوبة في تطوير المبادلات بين هذه الاقتصاديات الموجهة أساساً نحو العالم المصنع، لكن القيادات السياسية لم تتخذ أي إجراء في سبيل دعم وتطوير التجارة البينية خاصة وأن إمكانيات التكامل موجودة في بعض المجالات مثل القطاع الزراعي الذي قد يساهم في تقليص التبعية الغذائية لبعض الدول، وللإشارة فإن كل الدول العربية تستورد أكثر مما تصدر من المواد الغذائية ما عدا تونس والمغرب وموريتانيا.[62]

و في مجال التجارة البينية المغاربية فالملاحظ أنها ضعيفة جداً حيث لا تتجاوز 10% من مبادلات العالم العربي مع العالم الخارجي، بينما تبلغ التجارة ما بين دول الاتحاد الأوروبي ما يزيد على 60% من مبادلات أوروبا مع الخارج .وبلغت نسبة التجارة البينية المغاربية سنة 2002 حوالي 3% من التجارة الخارجية المغاربية والتي تقدر بحوالي 70 مليار دولار[63].

ج. **المعوقات القانونية:** يتعلق هذا العائق أساسا في مسالة اتخاذ قاعدة الإجماع بين الدول الأعضاء الخمس في اتخاذ قرارات الاتحاد، الأمر الذي يعكس تمسك الدول المغاربية بمسالة السيادة المطلقة، و عدم قابليتها للتنازل عن البعض منها لصالح للاتحاد، و في ظل تعدد المصالح و تباين وجهات النظر و الأهم من ذلك توتر العلاقات بين هذه الدول يصبح تحقيق الإجماع بين كل الدول أمرا جد صعب، و هو ما تعكسه القرارات المتخذة على مستوى الاتحاد حيث انه من بين أصل 37 اتفاقية موضوعة من طرف الاتحاد صادقت الجزائر على 29 اتفاقية، تونس

[62] نفس المرجع.
[63] نفس المرجع.

على 27، ليبيا على 25، موريتانيا 19 أما المغرب فلم توقع إلا على 5 اتفاقيات و بالتالي لم يدخل حيز التنفيذ إلا خمس اتفاقيات احتراما لقاعدة الإجماع.

د. **المعوقات المنهجية:** تشوب التجربة التكاملية المغاربية العديد من الأخطاء المنهجية المتعلقة بالعملية التكاملية و التي كان لها تأثير مباشر على فشل التكامل فيما بينها، و يمكن تحديدها في ثلاث نقاط أساسية:

عدم تحديد شكل واضح للتكامل فحسب المعاهدة المنشأة للاتحاد و التي لم تعطي تفصيلات كبيرة عن العملية التكاملية، مجالات التكامل، المدة الزمنية للتكامل... و من جهة ثانية لم تتضح من خلال المعاهدة الشكل النهائي للتكامل إن كان تكامل سياسي، أو اقتصادي، منطقة تجارة حرة أم أنها سوق مشتركة....

الدخول مباشرة في التكامل في مختلف القطاعات و دون تحديد مدة الزمنية للتكيف، حيث أن الدول المتكاملة لم توضح منذ البداية القطاعات الأساسية للتكامل و الأهم من ذلك المدة الزمنية الكفيلة بتحقيق الأهداف قصد منح الدول المتكاملة فترة زمنية للتأقلم و تجاوز أي عراقيل.

إهمال دور الشعوب و النخب غير الرسمية في التكامل ، فكل قرارات التكامل المغاربي كانت حكرا على النخب الرسمية، دون فتح المجال أمام النخب غير الرسمية من مؤسسات بالمجتمع المدني و القطاع الخاص على عكس التجربة الأوربية.

المحاضرة الرابعة: مجلس التعاون الخليجي

1. **التعريف بالتكتل:** مجلس التعاون الخليجي تكتل سياسي اقتصادي إقليمي، يضم في عضويته ست دول هي: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عُمان، قطر، و الكويت. تم إنشاؤه في ماي 1981 في مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. و يمثل المجلس صيغة تعاون تنسيقية تضم الدول الست التي تطل على الخليج العربي، بهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً إلى تحقيق الوحدة بينها وفق ما نصت عليه المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس . و تعد هذه التجربة التكاملة من بين التجارب الناجحة على المستوى العربي خصوصا بالمقارنة مع باقي التجارب العربية.

2. **الخصائص الجيوسياسية و الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي:**

من الناحية الجغرافية: تقع دول المجلس في منطقة جغرافية واحدة خالية من العراقيل الطبيعية. فهي تمتد على مساحة من الأرض تبلغ 2,563,212,2كم2 وتشمل عدداً من السكان يبلغ 15,984.000 مليون نسمة. وتغطى السعودية ما نسبته 78.4٪ من المساحة وعدد 10 مليون تقريباً من السكان، كما تتميز المنطقة بندرة الموارد المائية والأراضي الصحراوية القاحلة أو شبه القارية حيث يقل سقوط الأمطار على شبه الجزيرة بشكل عام حيث يسجل في المتوسط 6 مم في السنة.64 و يتوسط الإقليم (الخليج العربي) القارات الثلاث في آسيا وأوروبا وإفريقيا ليصبح بالتالي معبرا هاما للتجارة الدولية برا أو بحرا .

أما من الناحية الاقتصادية : فان أهم مؤشر اقتصادي يميز منطقة الخليج العربي هو الثروة النفطية و التي اكتشفت في المنطقة منذ ثلاثينات القرن الماضي، و تعد دول الخليج صاحبة اكبر احتياطي للنفط في العالم، ففي سنة 1993 وصل الاحتياطي النفطي المؤكد في ول الخليج إضافة لإيران و العراق إلى 70٪ من النفط العالمي كما هو موضح في الجدول التالي:

[64] السيد عبد المنعم المراكبي،**دول مجلس التعاون الخليجي الفجوة بين إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي**،(د.م.ن): مكتبة مدبولي.(د.ت.ن). ص:06

الدولة	طن (مليار)	برميل (مليار)	النسبة المئوية()	عمر الاحتياطي بالسنوات
الإمارات العربية المتحدة	12.9	98.1	9.8	100
الكويت	12 .9	94	9.3	100
عمان	0.6	4.5	0.4	17.1
قطر	0.5	3.7	0.4	21.6
السعودية	35.1	257.8	25.6	82

جدول رقم (02) : الاحتياطي النفطي لدول الخليج 1992 .

المصدر: عبد الخالق عبد الله، "النفط و النظام الإقليمي الخليجي " **المستقبل العربي** ، عدد: 181،مارس 1994.ص:26.

من خلا ل الجدول تتضح الإمكانات الاقتصادية الهائلة لدول الخليج العربية في مجال الطاقة من نفط و حتى الغاز سواء من حيث الاحتياطي أو الصادرات. فلقد كشفت منظمة "الأوبك" أن الاحتياطات المؤكدة من البترول والغاز بالدول العربية بلغت عام 1992 نحو 682 مليار برميل من البترول و 29 ألف مليار متر مكعب من الغاز وتمثل هذه الأرقام 62٪ و29٪ من احتياطي البترول والغاز المؤكديين في العالم على التوالي.

وتقدم دول الخليج العربي النصيب الأكبر من هذا الاحتياطي بواقع 568 مليار برميل أي نحو 56٪ من الاحتياطي العالمي. وتأتي السعودية في المقدمة بـ 261 مليار برميل أي نحو 26٪ من الاحتياطي العالمي، ثم الإمارات بـ 98مليار برميل أي نحو 10٪ والكويت بـ 96 مليار برميل أي نحو 9٪ من الاحتياطي العالمي65. و الملاحظ هنا ان دول الخليج العربية تتميز جميعها باحتلال النفط أهمية قصوى في اقتصادها، حيث إنه يصل إلى 95٪ من إيراداتها، كما تصل صادرات

[65] السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص:10

النفط إلى أكثر من 99٪ من صادراتها في كثير من الأحيان. وقد رتبت هذه المكانة الكبيرة للنفط في هذه الدول العديد من الخصائص التي ميزت اقتصادها وسياستها الخارجية.

3. **خطوات إنشاء مجلس التعاون الخليجي:** هناك العديد من العوامل التي دفعت الدول الخليجية للتفكير في ضرورة التكامل فيما بينها، فإضافة لتوافر عوامل التكامل الإقليمي بين الدول الخليجية الست حيث تربطها يبعضها علاقات تاريخية متشابهة، مع تماثلها في أنظمة الحكم القائمة على الوراثة، واتفاقها في الظروف الجغرافية والمناخية وفي تركيبتها الاجتماعية القبلية وفي اعتمادها اقتصاديا على الريع النفطي، هذا فضلاً عن اشتراكها في الخلفية الدينية واللغوية، يمكن التطرق لعاملين أساسيين:

- ✓ الخروج من الحقبة الاستعمارية بعد إعلان الحكومة البريطانية الانسحاب من دول الخليج سنة 1968.
- ✓ الأوضاع الأمنية بالمنطقة و خصوصا اثر نشوب الحرب العراقية–الإيرانية وتهديدها لأمن المنطقة و الكويت بالتحديد*.

الأمر الذي دفع أمير الكويت جابر الأحمد الصباح إلى دعوة باقي الدول الخليجية لضرورة تحقيق الوحدة سنة 1980، و قد عقد أول اجتماع بين وزراء خارجية هذه الدول في فيفري 1981 66.و قد بدأت الخطوات التنفيذية لفكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مؤتمر القمة الخليجية، الذي عقد على هامش القمة الإسلامية التي عقدت في الطائف؛ حيث تم الاتفاق مبدئياً على قيام المجلس على أساس مشاركة الدول الست .

وبعد سلسة من الاجتماعات التحضيرية، عقد وزراء خارجية الدول الخليجية الست مؤتمراً في الرياض بتاريخ 4 فيفري 1981، ووقعوا في ختام أعمال ذلك المؤتمر على وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية . و قدتم الإعلان رسمياً عن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 25 ماي 1981 كمنظمة سياسية اقتصادية إقليمية ، تضم ست دول هي: دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين ، والمملكة العربية السعودية ، وسلطنة عُمان ، ودولة قطر ، ودولة الكويت.67

* حيث وقعت الكويت تحت الاحتلال العراقي و الإيراني ففي حرب الخليج الثانية ، و على اثر زيادة الإنتاج من قبل الإمارات والكويت لإغراق السوق النفطية وبالتالي تخفيض الإنتاج ، و الكويت كانت تقوم "بشفط" النفط العراقي من حقل الرميلة المشترك ، لجأ العراق إلى القوة العسكرية لحسم الصراع ، وضم الكويت ، مما وضع المنطقة في اخطر موقف تاريخي تمثل في طلب الدول الخليجية الحماية من الولايات المتحدة وحلفائها.

66 نصرة عبد الله البستكي، **امن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر،2003.ص:82

67 ياسر قطيشات،" **مجلس التعاون الخليجي ... ثمرة الجهود والتفاعلات السياسية الكويتية**"، متحصل عليه من موقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=259532

4. **مجالات التكامل في إطار المجلس و الانجازات المحققة** : حددت الدول المتكاملة أهداف مجلس التعاون الأساسية حسب النظام الأساسي المنشئ له في68:

1- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

2- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية:

الشؤون الاقتصادية والمالية.

الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.

الشؤون التعليمية والثقافية.

الشؤون الاجتماعية والصحية.

الشؤون الإعلامية والسياحية.

الشؤون التشريعية والإدارية.

4- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

من خلال الأهداف الموضوعة من طرف الدول المتكاملة يتضح أن مجالات التنسيق المحددة بينها متعددة بين المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، و حتى السياسية في نهاية المطاف، حيث أن هدف تحقيق الوحدة السياسية بين الدول الخليجية مطروح منذ البداية قانونيا على الأقل.

و بالتركيز **على المجال الاقتصادي** فبعد التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس في نوفمبر 1981 ، والتي أرست قواعد العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء ، تم الاتفاق على إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الدول الأعضاء في مارس 1983، حيث تم الاتفاق على إلغاء الرسوم الجمركية بين دول المجلس على البضائع ذات المنشأ الوطني . و قد تطور الأمر إلى حد إنشاء اتحاد جمركي بينها في ديسمبر 2001 حيث تم استبدال الاتفاقية المذكورة ، باتفاقية اقتصادية جديدة ، أكثر قدرة على التفاعل مع المستجدات الاقتصادية عالمياً وإقليميا ، حيث لم تقتصر تلك الاتفاقية على الحث على التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء ، بل تعدت ذلك إلى تبنى برامج محددة وآليات قابلة للتنفيذ.وقد تجسدت أولى

[68] مجلس التعاون الخليجي،" **اتفاقية النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**"، متحصل عليه من موقع:
http://www.fgccc.org/index.php/page/1

الثمار العملية لتلك الاتفاقية في الإعلان عن قيام الاتحاد الجمركي و الذي دخل حيز التنفيذ سن ة 69.2003 و قد ذهب التكامل الخليجي إلى ابعد من ذلك حيث نصت المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية الجديدة على أن يعامل مواطنو دول المجلس في أي دولة من الدول الأعضاء معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية. و في ديسمبر 2002 أكد المجلس الأعلى على استكمال تنفيذ السوق الخليجية المشتركة بنهاية 2007م ، ووضع خطوات محددة لذلك و قد دخلت اتفاقية السوق المشتركة حيز التنفيذ في جانفي 2008. و قد نصت المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية على مبدأ المساواة بين مواطني الدول الأعضاء بالمجلس دون تمييز في أي دولة حيث يمنح لهم حق العمل في بعض المهن، امتلاك العقار، الاستثمار...70

و قد حققت الدول الخليجية على اثر العملية التكاملية فيما بينها، نتائج جد مقبولة على مستوى النمو الاقتصادي خاصة ، فقد حققت مستويات التنمية انجازات في مستويات عديدة من أبرزها توسيع البنيات الأساسية الهيكلية وتحسينها، من طرق وموانئ وكهرباء واتصالات ومواصلة إلى سدود وشبكات ري ومياه شرب، إلى مشاريع عملاقة في المناطق الصناعية في جدة والدمام بالسعودية ومجمع الألمنيوم بالبحرين وبقية الدول الخليجية، إلى الخدمات الصحية والتعليمية وذلك دون الحديث عن الأسواق الحديثة والمجهزة بأحدث التكنولوجيا والمحتوية على كل ما ينتجه الشرق والغرب من بضائع.71

لكن الانجازات المحققة لا تنفي حقيقة أن المعدلات المتقدمة من التنمية البشرية التي تحققت في دول مجلس التعاون الخليجي، تفسرها ضخامة الإيرادات التي تأتي في معظمها من بيع النفط الخام إلى الدول الصناعية الكبرى.

معوقات العمل المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي: في خضم الحديث عن معوقات التكامل في إطار التكامل الخليجي، و الذي رغم كل المكاسب و الانجازات المحققة لم يتمكن من تحقيق النجاحات الملموسة في التجارب الناجحة على غرار التجربة الأوربية، و يمكننا في هذا الإطار الحديث عن:

الاعتماد شبه التام على الريع النفطي: حيث يبرز أهمية الاعتماد الخليجي على النفط كمصدر رئيسي للإنفاق رغم كل ما تبذله دول المجلس للحد من تلك السلبية، فلا زال نحو 90٪ من الإيرادات المحلية للميزانية العامة مصدرها ريع صادرات النفط، كما أن 95٪ من إيراد ميزان المدفوعات العام هو حصيلة الصادرات النفطية التي يتم منها دفع أجور ورواتب قوة العمل المواطنة والوافدة، وتمويل الاستهلاك العام والخاص، ودعم جميع النشاطات من إنتاجية وخدمية وكذا الاستيراد الذي

---

[69] هشام هيبة، **"مجلس التعاون الخليجي:قراءة تقييميه لعملية التكامل الاقتصادي"**، متحصل عليه من موقع:
http://www.mafhoum.com/press6/169E18.htm

[70] الامارات العربية المتحدة، وزارة المالية، **"التكامل المالي و الاقتصادي الخليجي"** ديسمبر 2010. محصل عليه من موقع:

[71] السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق،ص:38

يمثل تسعة أعشار احتياجات هذه البلدان.72 و بالتالي تصبح الاقتصاديات الخليجية في تبعية دائمة لهذا المنتج و معرضة لخطر أي أزمة قد تحدث في هذا المجال.

استغلال الشركات الأجنبية: من خلال شركات النفط العالمية التي تعمل في منطقة الخليج بكثافة منذ الخمسينيات . ومن بعدها الشركات العابرة للقومية المنفذة للمشروعات المدنية الكبرى و التي تعتمد في أنشطتها ومؤسساتها على العمالة الأجنبية الوافدة أساساً . أوربية، أمريكية، آسيوية، مع بعض المواطنين وهامش من العمالة العربية حيث يصبح قطاع النفط رمزاً لسيطرة المصالح الأجنبية على الاقتصاديات العربية في الخليج. 73 هذا فضلا عن أن معظم عائداته ستؤول لأطراف أجنبية.

التبعية الاقتصادية: و التي يمكن قياسها من خلال قلة الصادرات غير النفطية و ارتفاع الواردات من مختلف السلع و الخدمات، مما يجعل المجتمع الخليجي–مثل أي مجتمع عربي– مجتمعا مستهلكا أكثر منه مجتمعا منتجا.

وفي نفس السياق تعاني التكامل الخليجي مثل أي تكامل عربي من ضعف التجارة البينية بين الدول الخليجية، حيث لم تتجاوز التجارة البينية نسبة 5.8% من حجم التجارة الخارجية سنة 1995 و نسبة 8.8% لسنة 74.1998

[72] نفس المرجع،ص:39.
[73] نفس المرجع،ص: 38
[74] فاطمة سعد الشامسي.مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية،الإمارات: مركز الإمارات للدراسات.1999.ص:76.

المحاضرة السادسة: منظمة الوحدة الإفريقية

1) **التعريف بالتكتل:** منظمة إقليمية تضم كافة الدول الإفريقية المستقلة، الخامس والعشرين من شهر ماي عام 1963 ، تضم 53 دولة افريقية هي: الجزائر، أنجولا، بنين، بتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، أفريقيا الوسطى، تشاد، جيبوتي، جزر القمر، الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، مصر، إثيوبيا، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليستو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، ساوتومي ،برنسيب، السنغال، سيشل ،سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، توجو، تونس، أوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي، والجمهورية العربية الصحراوية، وغينيا الاستوائية، وإريتريا. والجدير بالذكر أن المغرب منسحبة منذ عام 1984 احتجاجا على قبول انضمام الجمهورية الصحراوية.

أهداف منظمة الوحدة الإفريقية حددت المادة الثانية من الميثاق أهداف المنظمة فيما يلى75:

أ – تقوية وحدة الدول الأفريقية وتضامنها.

ب – تحقيق التنسيق والتعاون لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا.

ج – الدفاع عن سيادة وسلامة الأراضي واستقلال الدول الأعضاء.

د – تشجيع التعاون الدولي، مع الأخذ فى الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وقد حددت المادة الثانية أيضا وسائل تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء بالنص على أن ينسق أعضاء المنظمة سياستهم العامة ويعملون على التوفيق بينها خاصة في الميادين التالية:

– التعاون السياسي والدبلوماسي.

– التعاون الاقتصادي بما في ذلك النقل والمواصلات.

[75] احمد محمد بونة، ميثاق **جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية**الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث، 2009. ص:31

- التعاون التربوي والثقافي.
- التعاون الصحي والرعاية الصحية والتغذية.
- التعاون في الدفاع والأمن.

و الملاحظ من خلال الأهداف المسطرة أن التعاون الإفريقي في إطار المنظمة يشمل التنسيق في جميع الميادين السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية على حد سواء، كما أن هذا التعاون لا يستند إلى خطة تفصيلية تحدد كيفية تطبيقه ولا الآجال المحددة لذلك.

2) **مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية**: أما المبادئ الأساسية للمنظمة فقد تم تحديدها أساسا ضمن المادة الثالثةمن الميثاق و هي[76]:

أ. المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء

ب. عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء.

ت. احترام سيادة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها وحقها غير القابل للتصرف في وجودها المستقل

ث. حل المنازعات بالطرق السلمية عن طريق الوساطة و التحكيم.

ج. الإدانة المطلقة لأعمال الاغتيال السياسي و الأنشطة التخريبية من طرف دول مجاورة أو دول أخرى.

ح. التزام الدول الأفريقية بتكريس الجهود من أجل تحقيق الاستقلال الكامل لكل الأراضي الأفريقية

خ. تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل الدولية.

و من خلال المبادئ المتفق عليها في إطار المنظمة الإفريقية، الواضح أن الدول الإفريقية تهدف إلى بناء تكتل إقليمي قائم على أساس التقارب الجغرافي و وحدة المشاكل التي تعاني منها المنطقة و النابعة بدورها من التاريخ الاستعماري الطويل لدول المنطقة و الذي خلف العديد من المشاكل مثل مشاكل الحدود، النزاعات الاثنية و القبلية؟، التخلف الاقتصادي.... و قد أكدت من خلال المبادئ المؤسسة للمنظمة على ضرورة الحرص على استقلال الدول الأعضاء و التأكيد على سيادتها من خلال مبدأ عدم التدخل.

[76] نفس المرجع،ص:32

3) **الهيكل التنظيمي لمنظمة الوحدة الإفريقية:** وفقا لميثاق المنظمة تم الاتفاق على تشكيل المؤسسات التالية:[77]

1) **مؤتمر رؤساء الدول والحكومات:**يمثل الهيئة العليا للمنظمة، ويتكون من جميع رؤساء الدول والحكومات الأعضاء أو من يمثلهم ويجتمع مرة على الأقل كل عام ويجوز انعقاده في دورات انعقاد غير عادية بناء على طلب أي عضو من الأعضاء وبموافقة أغلبية الأعضاء.

2) **مجلس وزراء الخارجية:**يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من يمثلهم. يختص بكل ما يتعلق بالإعداد لمؤتمرات القمة الأفريقية، و الاهتمام بكل ما يحيله رؤساء الدول والحكومات إليه من مهام وهو الذي يشرف على تنفيذ قرارات مجلس الرؤساء وعلى تنسيق التعاون الأفريقي.

3) الأمانة العامة:هيئة إدارية تقوم بإدارة أنشطة المنظمة.

4) **اللجان المتخصصة:**

إعمالا لنص المادة 20 من الميثاق قرر مجلس رؤساء الدول إنشاء العديد من اللجان الفنية. وهذه اللجان تتكون من الوزراء المختصين أو غيرهم من الوزراء أو المفوضين الذين تقوم حكومات الدول بتعيينهم لهذا الغرض. ومن ابرز هذه اللجان:

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، وتهدف إلى تحقيق التعاون بين الدول الأفريقية وتنسيق هذا التعاون من أجل رفع مستوى المعيشة في الدول الأفريقية وتطورها الاقتصادي والاجتماعي.

(2) لجنة الدفاع : وتعمل على تنفيذ ما قد يعهد إليها به من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى حالة العدوان أو التهديد بالعدوان، كما تدرس ما يحيله إليها المؤتمر وإصدار ما تراه من توصيات لتأمين الدول الأعضاء.

(3) لجنة الشؤون العلمية و التعليمية و الثقافية و الصحية.

4)تقييم دور المنظمة: رغم انتهاء عهد المنظمة الإفريقية منذ الإعلان عن تأسيس الاتحاد الإفريقي سنة 1999 بطلب من الرئيس الليبي السابق معمر القذافي خلال القمة 36 للمنظمة و التي كانت آخر قممها. إلا أن الجهود الإفريقية في إطار المنظمة كانت متعددة من بينها:[78]

- رفع شعار الاستقلال و التنمية و الوحدة كشعار للجهود التنموية لدول القارة خاصة في إطار تحقيق الاستقلال عن القوى الخارجية التي أعاقت التنمية، فدعمت المنظمة عملية تحرير ناميبيا من الاستعمار البرتغالي 1989، و كما وقفت ضد نظام الابارتايد في جنوب إفريقيا، كما تبنت العديد من المواثيق منها: الميثاق الثقافي الإفريقي، الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان،....
- نظرا لدور النزاعات الأمنية في المنطقة الإفريقية في إعاقة جهود التنمية حاولت المنظمة الاهتمام بمجال فض النزاع بين الدول المتجاورة من خلال إقرار نظام خاص بذلك.

[77] نفس المرجع،ص ص:34-37
[78] محمد محمود الإمام ، مرجع سابق، ص:76

- و نظرا للتخلف الاقتصادي الكبير الذي تعاني منه دول المنطقة رغم تمتعها بموارد طبيعية ضخمة(نفط، الحديد و المعادن، الفوسفات...) إلا أن نصيب الدول الإفريقية من التجارة الخارجية لا يتجاوز نسبة 0.6٪. هذا إلى جانب معانات القارة من انتشار الأمراض و مشكل المديونية... الأمر الذي فرض تحديات كبيرة عجزت المنظمة عن حلها خصوصا في ظل تراجع تمويل المنظمة.
- و من اجل تطوير عمل المنظمة خصوصا في ظل العجز عانت منه حاولت الدول الإفريقية الاهتمام بالجانب الاقتصادي في التكامل من خلال طرح مشروع الجماعة الاقتصادية الإفريقية سنة1991 و التي تهدف لتحقيق سوق مشتركة على مدى 34 عاما تنتهي بتشكيل اتحاد اقتصادي تام في حدود سنة 792028. إلا أن الملاحظ على هذه التجربة التكاملية الاهتمام بالشق التبادلي للتكامل الاقتصادي و هو الذي مثل أهم أوجه القصور خصوصا في ظل ضعف القدرات الإنتاجية و المشاكل و النزاعات الحدودية لدول المنطقة.
- و من اجل تطوير المنظمة تم طرح تشكيل الاتحاد الإفريقي كبديل للمنظمة من أجل تجاوز العقبات و التي تتعلق بتوحيد الجهود في المجال الأمني (وضع سياسة دفاعية مشتركة، التدخل لحفظ الأمن الداخلي،) ،المجال السياسي (من خلال التأكيد على رفض التغييرات غير الدستورية للأنظمة السياسية) و المجال الإنساني(منح الاتحاد حق التدخل في الحروب و الجرائم ضد الإنسانية).80
- هذا و قد تم في إطار الجهود التنموية للاتحاد الإفريقي طرح مبادرة التنمية القارية النيباد التي تعد مشروعا تنمويا متكامل الأبعاد الاقتصادية و السياسية و ذلك بهدف تحقيق الأهداف التالية81:
  - تحقيق معدل نمو متوسط في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% سنويا خلال 15 سنة المقبلة.
  - خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى النصف في فترة ما بين 1990 و 2015.
  - تسجيل جميع الأطفال في سن الدراسة الابتدائية بحلول 2015.
  - تحقيق التقدم في المساواة بين الجنسين خصوصا في التعليم.
  - تخفيض معدلات وفيات الأطفال.
  - تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة.

و الواضح كمن خلال الأهداف المسطرة حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الاتحاد الإفريقي كجهاز تكاملي خصوصا في ظل الحديث عن الأوضاع الاقتصادية و الإنسانية المتدهورة من جهة و أللاستقرار السياسي للنظم السياسية من جهة ثانية. الأمر الذي سيحد حتما من تحقيق أهداف العملية التكاملية إن وجدت.

[79] نفس المرجع، ص:77
[80] نفس المرجع،ص:86
[81] نفس المرجع،ص:88

4) **معوقات عمل التجارب التكاملية الإفريقية:** الجدير بالذكر عند الحديث عن تجارب التكامل الإفريقية أن القارة الإفريقية تعاني من العديد من المشاكل و التي كان لها تأثير مباشر على أداء مختلف التجارب التكاملية و منها:

- تعدد المشكلات الاقتصادية التي تواجه دول القارة الإفريقية واستمرار تدهور اقتصادياتها داخليا و خارجيا، جعل فرص التعاون الاقتصادي بين دول القارة محدوداً. خصوصا في ظل غياب استراتيجيات اقتصادية تكاملية تعتمد على تطوير الإنتاج الصناعي .
- تتميز الاقتصاديات الإفريقية عموما بضعف قطاع الصناعة و التماثل في هياكل التصدير و التي تعتمد أساسا على تصدير المواد الأولية الخام و استيراد المواد المصنعة الأمر الذي يؤدي الى فشل السياسات التكاملية التي تعتمد على التجارة و فتح الأسواق.
- غياب الديمقراطية و الاستقرار السياسي الذي يحكم دول المنطقة الناجم عن سيادة المنطق القبلي و اللجوء في الكثير من الأحيان إلى الانقلابات العسكرية كوسيلة لتولي السلطة هذا من جهة، إضافة إلى تهميش دور الشعوب في العملية التكاملية و التي تقتصر في الكثير من الأحيان على دور النخب الرسمية مما يجعلها عرضة لخطر النزاعات و الخلافات السياسية التي تحكم العلاقات بين الدول.
- و في نفس السياق أدى غياب الإرادة السياسية النابعة من تخوف القيادات الرسمية من فقدان السيادة لصالح السلطات الإقليمية إلى عرقلة أداء التكاملات الإفريقية، خصوصا في ظل تأكيد المواثيق التأسيسية على مبادئ السيادة الوطنية و عدم التدخل في الشؤون الداخلية على غرار ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية و الاتحاد الإفريقي.
- سيادة المنطق القبلي و تعدد النزاعات الإثنية و الحركات الانفصالية داخل الكثير من دول المنطقة الأمر الذي يهدد الاستقرار السياسي و حتى الكيان السياسي للكثير من الدول الإفريقية مثل السودان، الصومال، رواندا و البوروندي... الأمر الذي يفرض تحديات كبيرة على الدول و المؤسسات التكاملية من اجل التعامل مع الوضع.

و الخارطة التالية توضع أهم مراكز الصراع الإثني في إفريقيا:

الخريطة الرقم ١

مناطق الصراع في أفريقيا

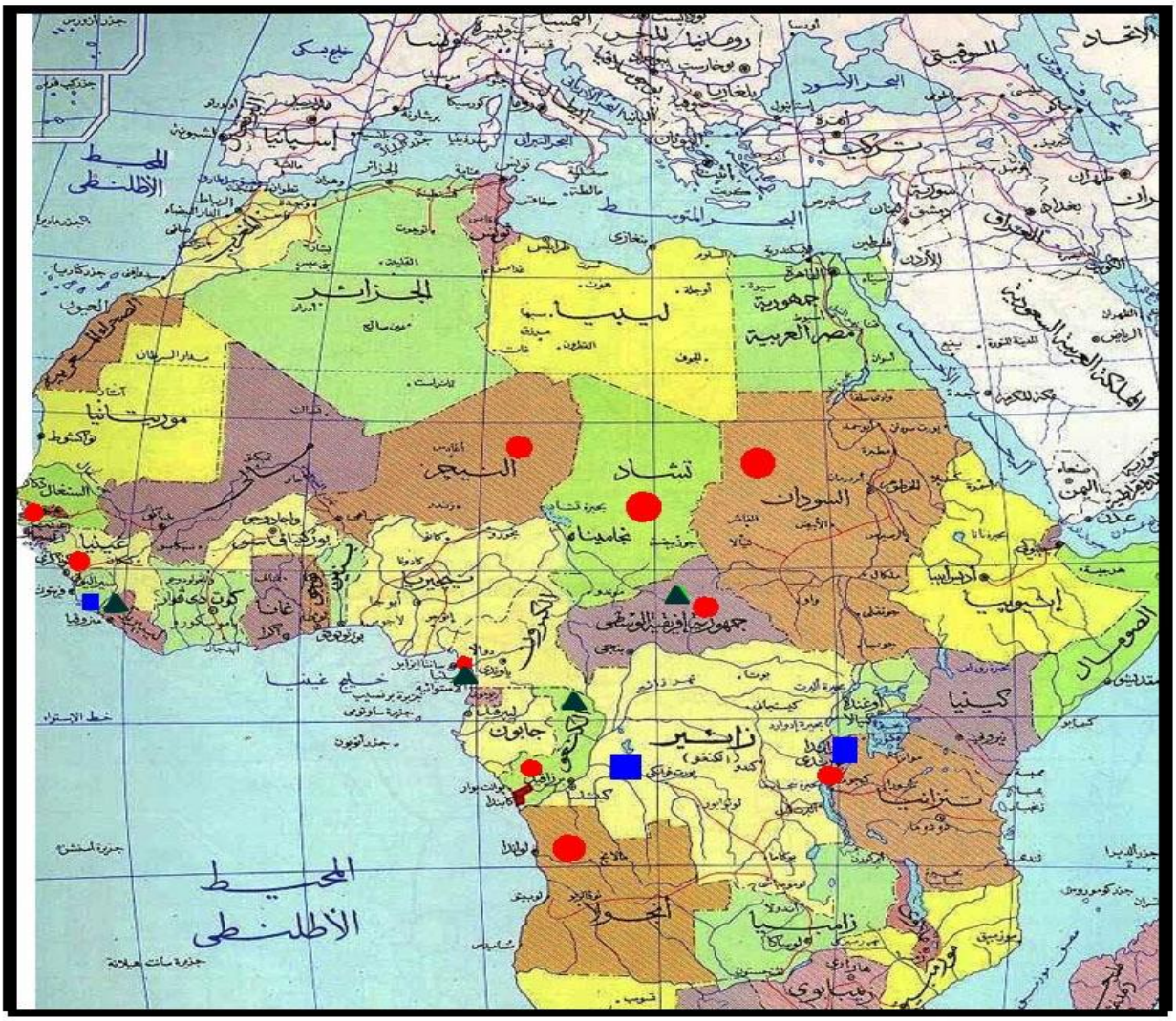

■ حروب أهلية قائمة: الكونغو "كنشاسا"، بوروندي، رواندا، سيراليون.

▲ حروب أهلية هادئة: ليبيريا، أفريقيا الوسطى، الكونغو "برازافيل"، غينيا بيساو.

● نظم إنقلابية: رواندا، بوروندي، النيجر، أفريقيا الوسطى، السودان، جامبيا، تشاد، غينيا بيساو، غينيا، الكونغو "برازافيل" أنجولا.